وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية الرقم التسلسلي:. ...../2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2020

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995_2018)

من إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ:

- عفاف سعود - مراد رحال
- فهيمة رزايقية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
الوردي مشير	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
مراد رحال	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
حمه عمير	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية الرقم التسلسلي:. ...../2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2020

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995_2018)

من إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ:

- عفاف سعود - مراد رحال
- فهيمة رزايقية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
الوردي مشير	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
مراد رحال	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
حمه عمير	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

شكر و تقدير

أشكر الله تعالى و أحمده على توفيقه لي لإنهاء هذا العمل،

ثم أشكر الأستاذ " مراد رحال " الذي قبل الإشراف على هذا العمل،

أشكره على نصائحه و أفكاره القيمة و توجيهاته الرشيدة التي أفادني بها،

أشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و تقييم و إثراء هذا العمل.





الإهداء

الحـ علينا

أما بعد اهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب،إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي إلى ذلك الرجل الكريم "أبي الغالي"

إلى التي إحترقت كي تنير دربي، التي جاعت لأشبع، و سهرت لأنام، و تعبت لأرتاح، و بكت لأضحك، إلى التي غمرني بغيض حنانها، إلى التي الجنة تحت أقدامها، "أمي الحبيبة"

إلى الروح التي سكنت قلبي، إلى شمعة متقدة تنير ظلمتي، إلى من بوجوده أكتسب القوة،"سندي"

إلى من هم أقرب إلي من روحي، إلى من شاركوني حضن أمي،

"أخي عبد القادر و أخواتي"

إلى صديقاتي، إلى من شاركوني حزني و فرحي، إلى من ضحكت معهم من قلبي ،

"أسماء، فهيمة، إنتصار، سارة، شهرة، حنان، ريم، أمنة"

إلى أخوالي و خالاتي، إلى عماتي و أبناء عماتي، إلى كل العائلة الكريمة كل منهم بإسمه.

إلى كل زملاء الدراسة .





الإهداء

أحمد الله و أشكره على إتمام هذا العمل المتواضع و أهدي ثمرة جهدي :

*إلى روح جدي الطاهرة رحمه الله.

*إلى من قال فيهم الله عز وجل :" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " سورة الإسراء، الآية : . 24

_إلى من حملتني وهنا على وهن ، إلى قرة عيني ، إلى التي سهرت لتربيتي و تعليمي و تألمت لآلامي ،إلى معنى الطهر و السمو ، إلى نبع الحنان و العطف و الأمل ، إلى من منحتني ثمرة كفاحها في في الحياة و لم تبخل عني بدعائها ، إلى من تراودني أصدق كلماتها و تملك قلبي و تهز كياني و فؤادي و تسكن مشاعري ، إلى أعز ما لدي في هذا الكون "أمي الغالية " حفظها الله و أطال عمرها ..،

_إلى من كان سببا إلى وصولي معالي الوجود و جاد علي بالموجود ، و تحدى لأجلي كل الصعاب ، إلى من وهب نفسه شمعة تضيء سبيلي في النجاح ولم يبخل علي بنصائحه طوال مشواري الدراسي ، إلى "أبي الكريم " حفظه الله و رعاه ..،

*دون أن أنسى شموع حياتي و صناع إبتسامتي في جميع أوقاتي :

_إلى إخوتي " عبد الغني ،فيصل " و أخواتي " زينب ، أمل " ..، إلى زوج أختي و الكتكوتة "آلاء" ..، إلى من عزتني و غمرتني بدفء حنانها و عطفها "أمي التي لم تلدني زهيرة " ..،

_إلى صديقاتي الوفيات ، إلى أحبائي و من يحمل لي ذرة خير ..،إلى جداتي أطال الله في عمرهما ..، إلى خالاتي و أخوالي ، عماتي و عمي و كل الأهل و الأقارب ..، إلى من كان لي سندا في الحياة إبن خالتي "محمد "..،

_إلى كل من تعاقبوا على تعليمي من الإبتدائي حتى الجامعة ..، إلى كل من لم يجد إسمه فغضب ، إلى من وسعه قلبي و نسي أن يكتبه قلمي ، إلى كل من أحببتهم و أحبوني في الله.



قائمة المحتويات

فهرس المواضيع

قائمة المحتويات	الصفحة
فهرس المواضيع	I _ I
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
المقدمة العامة	أ_د
الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق العام و التنويع الإقتصادي	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول : أساسيات حول الإنفاق العام	03
المطلب الأول : تعريف و أركان النفقة العامة	04_03
المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة	06_04
المطلب الثالث : الإنفاق العام في النظرية الإقتصادية	07_06
المطلب الرابع : مبررات اللجوء إلى النفقات العامة	08_07
المطلب الخامس : قواعد و محددات النفقات العامة	10_08
المبحث الثاني : مدخل إلى التنويع الإقتصادي	11
المطلب الأول : مفهوم التنويع الإقتصادي	12_11
المطلب الثاني : مبررات و أنواع التنويع الإقتصادي	13_12
المطلب الثالث : قياس التنويع الإقتصادي و مؤشراته	16_13
المطلب الرابع : محددات و أليات التنويع الإقتصادي	28_16
المبحث الثالث : الدراسات السابقة للإنفاق العام و التنويع الإقتصادي و المقارنة بينهم و بين الدراسة الحالية	19
المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية	21_19
المطلب الثاني : الدراسات السابقة العربية	22_21
المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية	22
المطلب الرابع : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	25_22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي للفترة (2018_1995)	
مقدمة الفصل	28
المبحث الأول : متغيرات الدراسة و واقع الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر	29
المطلب الأول : متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	29
المطلب الثاني: واقع النفقات العامة في الجزائر	34_29
المطلب الثالث : واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر	36_34
المبحث الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة	37
المطلب الأول : إختبارات الإستقرارية و إختبار التكامل المشترك	40_37
المطلب الثاني : التعريف بأداة الدراسة و مراحلها	43_40
المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها	44
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية	51_44

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	56_51
خلاصة الفصل	57
الخاتمة العامة	61_59
قائمة المراجع	65_63
الملاحق	76_67
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
(1_1)	مقارنة الدراسات المحلية مع الدراسة الحالية	23_22
(2_1)	مقارنة الدراسات العربية مع الدراسة الحالية	24_23
(3_1)	مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية	25_24
	الفصل الثاني	
(1_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (1995_2018)	30
(2_2)	تطور مؤشر هرفندل هيرشمان (HH) في الجزائر للفترة (1995 _2018)	36_35
(3_2)	اختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى	45_44
(4_2)	اختبار Pp لمتغيرات الدراسة عند اجراء الفروقات الاولى	45
(5_2)	نتائج اختبار تحديد درجة التاخير التأخير	46
(6_2)	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و جسيلس	47_46
(7_2)	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests)	47
(8_2)	نتائج إختبار ثبات تباين الأخطاء	48
(9_2)	نتائج اختبار (Jarque-Bera)	48
(10_2)	تقدير نموذج ال VAR	49_48
(11_2)	باستخدام طريقة المربعات الصغرى (VAR)تقدير نموذج	49
(12_2)	نتائج اختبار العلاقة السببية بين التنويع الإقتصادي والانفاق العمومي	50
(13_2)	جدول تحليل التباين	50
(14_2)	نتائج دراسة الإستقرارية	52

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
(1_1)	تقسيمات النفقات العامة	04
	الفصل الثاني	
(1_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (1995_1999)	31
(2_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (2000_2004)	31
(3_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (2005_2009)	32
(4_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (2010_2014)	32
(5_2)	تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (2015_2018)	33
(6_2)	تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر للفترة (1995_2018)	33
(7_2)	تطور مؤشر هرفندل هيرشمان (HH) في الجزائر للفترة (1995 _2018)	36
(8_2)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة	46
(9_2)	اختبارات استقرارية النموذج المقدر	50
(10_2)	دوال الاستجابة	51

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (1995 _1999 م)	67
(2)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2000 _2004 م)	67
(3)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2005 _2009م)	67
(4)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2010 _2014 م)	68
(5)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2015 _2018 م)	68
(6)	تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر للفترة (1995 _2018 م)	69_68
(7)	اختبارات الإستقرارية " إختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى و الفرق الأول	70
(8)	نتائج اختبار تحديد درجة التاخير التأخير	71
(9)	نتائج اختبار التكامل المشترك " إختبار جوهانسن و جيسيلس (Test Johansen and Jusellius)"	72
(10)	الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Test)	73
(11)	إختبار ثبات تباين الأخطاء	73
(12)	نتائج اختبار (Jarque-Bera)	74
(13)	تقدير نموذج ال VAR	75
(14)	تقدير نموذج (VAR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ols	76
(15)	تحليل التباين	76

المقدمة العامة

تمهيد

تمتاز الاقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل بأداء أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تجلت هذه الحقيقة أساساً بعد تعاقب التقلبات التي عرفتها وتعرفها أسعار النفط، وما صاحبها من تأثير على الاقتصادات النفطية، فعادة ما يعرف الأداء الاقتصادي لهذه الأخيرة، تشوهات واختلالات هيكلية مقارنة بالدول التي تتنوع لديها مصادر الدخل غير أن هذه الوضعية لا ترتبط بوفرة الموارد، فهناك بعض الدول تتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى.

الجزائر إحدى الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منحى كبيرا وهذ الذي يظهر عليها من خلال ما تضعه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات قصد التقدم والدفع بعجلة النمو في إطار ما تسمح به القدرات المالية، وكان للإنفاق العام في الجزائر الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، والجزائر من بينها، سبيلا آمنا نحو النهوض الاقتصادي الحقيقي، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، بحيث نجد موضوع التنويع الإقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى, وكذا في توسيع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الإقتصاد الأخرى، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الإقتصادي .
للإنفاق العام أهمية بارزة، لما يوفره من محفزات تشجع أساسا على الاستثمار كان عاما أو خاصا محليا أم أجنبيا وذلك في شتى القطاعات المكونة للاقتصاد، وأضحت بذلك الإنفاق العام نقطة جوهرية يمكن الرهان عليها كمدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي .

و لقد أكدت الخطط الإقتصادية و البرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الإعتماد على إنتاج و تصدير النفط بصورة رئيسية، وجوب تبني استراتيجية التنويع الإقتصادي، و ذلك لأن عدم استقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، و الإنفاق العام، و من ثم مستوى و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن إستراتجية التنويع الإقتصادي هي إستراتجية إتبتها الدولة للخروج من الأزمات النفطية، و ذلك بالبحث عن تنويع مصارد الدخل الوطني و تخفيف الإعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي،حيث يعمل التنويع على بناء إقتصاد متنوع و مستدام.

الإشكالية

مما سبق يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الموالي:

ما هو أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي بالجزائر للفترة (1995 _2018) ؟

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية كما يلي :

- في ما تتمثل مبررات اللجوء إلى الإنفاق العمومي؟ .
- ماهي مبررات اللجوء لاستراتيجية التنويع الاقتصادي؟
- ما هي العوامل التي تؤثر في تطور الإنفاق العمومي في الجزائر؟

- ماهي العلاقة بين الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي في الجزائر؟

❖ الفرضيات:

و للإجابة على التساؤل الرئيسي السابق المطروح يمكننا صياغة الفرضيات الأتية :

- من أكبر العوامل المؤثرة في تطور الإنفاق العام هي أسعار البترول .
- عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد وهو ما يخالف منطلق التنويع الاقتصادي .
- من بين مبررات اللجوء إلى الإنفاق العمومي تدعيم الإستقرار على مستوى الإقتصاد الوطني .
- التنويع الإقتصادي يؤثر على الإنفاق العمومي بشكل طردي.

❖ أهداف الدراسة

و تهدف الدراسة في مضمونها إلى الوقوف على مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- التأكيد على توضيح الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في الاقتصاد الجزائري.
- محاولة ضبط العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي من خلال إستقراء مختلف الدراسات ذات الصلة .
- محاولة التعرف على التنويع الإقتصادي وواقعه في الجزائر .
- محاولة الوقوف على حجم التطور الحاصل لنفقات العامة في الجزائر .
- محاولة معرفة التأثيرات المختلفة للإنفاق العام على التنويع الإقتصادي من خلال الدراسة القياسية .

❖ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في ما يلي:

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام،
- إبراز الدور الذي يكتسيه التنويع الاقتصادي في الجزائر في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط.
- البحث عن أنسب الآليات والسياسات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة بعد التراجع الذي عرفته أسعار النفط على المستوى العالمي.
- إختبار العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في لجزائر و كذا التأكد من الصياغة الأكثر قربا من واقع الإقتصاد الجزائري في تفسير التنويع التنويع الإقتصادي .

❖ منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية البحث ودراسة المشكل المطروح ، تحديد أبعاده ،جوانبه ،و نتائجه ، و إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة ، إعتمدت الدراسة على :
المنهج الوصفي في تفسير الجانب النظري المتعلقة بالإنفاق العمومي التنويع الإقتصادي ، و المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى التطورات الي شهدها الإنفاق العام، أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الأشكال و الجداول و المعطيات الإقتصادية ، و الأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 _2018 م) و ذلك بإستخدام الأسلوب القياسي من خلال منهجية شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " ، بما فيها التقدير ، إختبارات السببية ، دوال الإستجابة ، تحليل التباين ، أي سيتم تقدير نموذجين الأول أثر" الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي "، و الثاني " أثر التنويع الإقتصادي على الإنفاق العمومي" .

❖ أسباب إختيار الموضوع

هناك العديد من المبررات التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع منها ماهو ذاتي و منها ماهو موضوعي.

الأسباب الذاتية

- ميولي الشخصي لدراسة هذا البحث ، و كذا توفر الإحصائيات من أجل التحليل و الدراسة .
- نقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

الأسباب الموضوعية

- تسليط الضوء على الإنفاق العام الأهمية التي يكتسبها في إقتصاد الجزائر .
- يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي عكس حقيقة الوضع الإقتصادي و يبين مسوى التقدم
- محاولة معرفة كيف يؤثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي في الجزائر

❖ صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي :

- نقص المراجع التي تناول التنويع الإقتصادي .
- إختلاف في الإحصائيات من موقع لأخر الأمر الذي يقلل من صحة النتائج المتوصل إليها .
- فيروس كورونا (covid 19) الذي واجهته الجزائر حيث كان السبب في غلق الجامعات لذا وجد صعوبة في إتمام البحث في البيت لما خلفه من أثار نفسية و غيرها .

❖ حدود الدراسة

على إعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة بهدف الإقتراب من الموضوعية ووضع إستنتاجات منطقية و دقيقة ، و لتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود الأبعاد الأتية :

الحدود الموضوعية : تم التركيز على الإنفاق العمومي كأحد أدوات المالية العامة و على التنويع الإقتصادي من خلال مساهمو القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

الحدود المكانية : ركزت الدراسة على حالة الجزائر

الحدود الزمانية :درراسة قياسية للفترة (1995 إلى 2018)

❖ هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول : يتعلق بالاطار النظري للنفقات العامة و التنويع الإقتصادي و الدراسات السابقة لهما، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث يخصص الأول إلى النفقات العامة من عريف و أنواع و غير ذلك ، أما

الثاني فم تخصيصه لتنويع الاقتصادي من تعريف و محدات و أليات و غيرها ، اما الثالث فيستعرض لنا الدراسات السابقة للإنفاق العام و التنويع الإقتصادي .

الفصل الثاني : فهو يتعلق دراسة القياسية للعالقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، الأول متعلق ب التعرف على متغيرات الدراسة و واقع كل و الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر أما الثاني يخصص ل الأدوات المستعملة في الدراسة أما المبحث الثالث فهو يتمثل في عرض نتائج تطبيق تقنية الإنحدار الذاتي " VAR " على معطيات الجزائر و مناقشة هذه النتائج .

الفصل الأول

مقدمة الفصل

يعد هذا الفصل تحديدا من القضايا المهمة والضروريّة خاصة وأن معظمها لا تزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين والمفكرين، وأن تحديد المفاهيم تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية.وبذلك سيعالج هذا الفصل الإطار العام للدراسة، ففي المبحث الأ ول سيتم التطرق إلى أبرز المفاهيم العامة والمتعلقة بالإنفاق العام والتعرف أكثر على أهميته وأركانه و تقسيمات ، كما سيتم في المبحث الثاني اني عرض الإطار المفاهيمي لتنويع الإقتصادي والمتعلق بالأهمية البارزة له إلى جانب تقديم أنواعه ومختلف محدداته و أليات تحقيقه، أمّا في الأخير من خلال المبحث الثالث سيتم التعرف على مختلف الدراسات السابقة لتنويع الإقتصادي و الإنفاق العام .

المبحث الأول : أساسيات حول الإنفاق العام

تعتبر النفقات الأداة الأساسية التي يتم إستخدامها في إطار المالية العامة و السياسية المالية في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تفي بالنشاط الإقتصادي و الإجتماعي للدولة، و في هذا المبحث سوف نتطرق الى مايلي : تعريف و أركان النفقة العامة، تقسيمات النفقة العامة، الإنفاق العام في النظرية الإقتصادية، مبررات اللجوء إلى النفقة العامة،و قواعد و محددات النفقة العامة .

المطلب الأول : تعريف و أركان النفقة العامة

لم يختلف الإقتصاديون في تقديم مفهوم للنفقة العامة كما أن النفقة العامة مهمة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، كما و أنه مع تطور الحاجات الإنسانية و تعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة إقتصادية .

أولا : تعريف النفقة العامة

هناك عدة تعريفات لنفقة العامة نذكر منها ما يلي :

أ. التعريف الأول :

النفقة العامة هي تلك الميالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية متمثلة في الحكومة و الجماعات المحلية بقصد تحقيق منفعة عامة . (عباس، 2005 ،ص65)

ب. **الثعريف الثاني :**

لنفقة العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة . (حسن، 2008 ،ص 79)

ج. التعريف الثالث :

النفقة العامة يقصد بها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المركزية لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة . (عثمان ، 1996،ص28)

من خلال النعاريف السابقة يمكننا إستخلاص تعريف النفقة العامة في ما يلي :

النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام، أو إشباع حاجة، أو رغبة عامة، أي بمعنى أخر هو قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود أو شخص تابع لها لتقديم منفعة عامة و تحقيقها.

ثانيا : أركان النفقة العامة

تتكون النفقة العامة من ثلاث أركان و هي تتمثل في :

أ. النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا حيث تتم في صورة تدفقات نقدية، و ينتج عنه إستبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة نقدمها للمجتمع .(زينب ، 1994،ص16)

ب. النفقة صادر من الدولة أو إحدى هيئاتها

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها و المقررة من السلطة التشريعية و في الحالات التي تقدم أي جهة سواء أفراد أم مؤسسات تتبرع لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا نفقة عامة لأنه لا يخرج من خزينة الدولة . (الحاج، 2009،ص 122)

ج. يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام

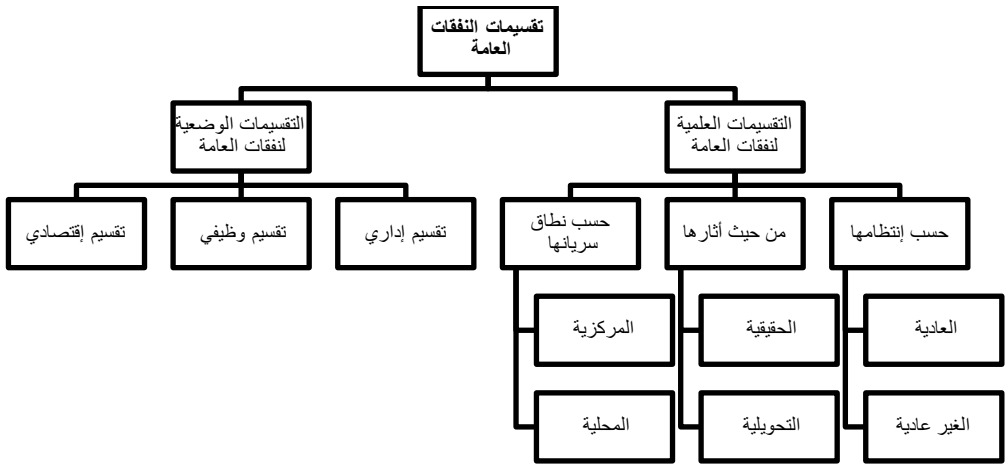
لا تعتبر نفقة عامة تلك التي تصدر عن شخص عام إلا أن فائدتها تعود لشخص معين أو لفئة معينة لأن في هذا إنحراف عن تحقيق هدف أساسي لنفقة العامة و هو إشباع الحاجات العامة ،و ينتج ذلك من إعتبارين هما :

- ✓ **الإعتبار الأول :** يجب أن يكون هدف الدولة تحقيق المصالح العامة و ليس مصلحة شخص أو فئة بذاتها .
- ✓ **الإعتبار الثاني :** إن إنفاق الأموال العامة عن مصلحة خاصة ساهم في دفعها أفراد المجتمع ككل و ما هذا إلا إخلال لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة . (عواد،2013 ، ص 60)

المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة

يراد تقسيم النفقات العامة بتقسيمها إلى عدة أقسام متميزة يضم كل منها تنوعا واضحا لنفقات العامة، حيث يمكننا توضيح أقسام النفقات العامة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1_1) : تقسيمات النفقات العامة



المصدر : من إعداد الطلبة

أولا : التقسيمات العلمية لنفقات العامة

هي النفقات الغير متجانسة من حيث طبيعتها و خصائصها و مواصفاتها المختلقة و أهم هذه التقسيمات هي :

أ. تقسيم النفقات العامة حسب إنتظامها

تنقسم النفقات العامة حسب إنتظامها أو دوريتها إلى ما يلي :

- **النفقات العادية :** و هي تلك النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة أي هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة لدولة .

- **النفقات الغير عادية :** فهي ذات طبيعة إستثنائية بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالحرب و الكوارث الطبيعية و عليه فهي لا تتكرر سنويا . (العلي، 2007، ص 55)

ب. تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها

حيث تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها على هذا الأساس :

- **النفقات العامة الحقيقية :** و ي تلك النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة و تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، و يمكن إعطاء أمثلة على ذلك في شراء الاجهزة و المعدات و الأليات حيث تحصل الدولة على سلع، و كذلك الرواتب و الأجور المدفوعة للموظفين لقاء حصول الدولة على خدماتهم لتسيير المصالح العامة، و تسمى النفقات العامة الحقيقية بالنفقات العامة غير الناقلة لأن الدولة تحصل في مقابل ما تدفعه على سلع و أدوات و خدمات و تقسم إلى نفقات عامة جارية و نفقات عامة إستثمارية .
- **النفقات العامة التحويلية :** فهي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات و دون أن تؤدي هذه النفقات العامة إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تهدف منها إلى تحويل أو نقل جزء من الثروة أو الدخل القومي من شخص إلى آخر داخل المجتمع بهدف تحيق أهدواف إقتصادية أو إجتماعية أو مالية ...إلخ . (خصاونة، 2010، ص 47)

ج. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

تقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها إلى نفقات مركزية و أخرى محلية .

- **النفقات المركزية :** و هي النفقات التي وردت في موازنة الدولة و تتولى الحكومة المزكزية القيام بها مثل نفقة الدفاع و العدالة و الأمن .
- **النفقات المحلية :** و هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو ما يسمى بالمجالس المحلية كمجالس المدن و البلديات و التي ترد في موازنات هذه الهيئات، و تخدم بالأساس إحتياجات هيئة محلية مثل الإنفاق على إيصال مياه الشرب و الكهرباء للمدن و المناطق و البلديات . (د.المهاني، 2013 ،ص 21)

ثانيا : التقسيمات الوضعية لنفقات العامة

إن بعض الدول لا تعتمد على التقسيمات النظرية أو العلمية في إعداد ميزانيتها، بل تنتهج التقسيمات الوضعية للنفقات العامة، و تفي بها الممارسات و التطبيقات العلمية التي تعمل و تلجأ إليها مختف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة و يرجع ذلك إلى عدة معايير مثل :

أ. التقسيم الإداري

يم تقسيم النفقات العامة بما يتلائم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الإنفاقية بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد و مثلها لوزارة التربية و التعليم و باب لوزارة الصحة و هكذا، و كل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من الفروع الإنفاقية و كل فرع يقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منهما لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة، و يتم تخصيص بند إنفاقي لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها . (خصلونة، 2015 ،ص 76)

ب. التقسيم الوظيفي

يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها، ليتسنى لدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها و قدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف و إتفاقية القطاع الخاص و بعد ذلك يتم تخصيص إعتمادات الإنفاق العام وفقا لتكلفة فمثلا تعتمد النفقات العامة لسكك الحديدية بالإعتماد على تكلفة الكيلو متر الواحدهذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف و إنتاجية إدارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف و تقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على إتخاذ القرار الصائب و إمكانية الرقابة السريعة أما عيب هذه الطريقة فتكمن في آن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف و تتأثر بها، و بالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة .

ج. التقسيم الإقتصادي

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال و المهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الإقتصادية (زراعة، سياحة، صناعة) و يؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية و نفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي، و نفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات إجتماعية و مساعدات إقتصادية ...إلخ) . . (الحاج، 2009،ص126)

المطلب الثالث : الإنفاق العام في النظرية الإقتصادية

كان مفهوم الإنفاق العام مختلف حسب المدارس : (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النقدية) و نوضح ذلك في ما يلي :

أولا : الإنفاق العام في النظرية الكلاسيكية

تميزت النظرية الكلاسكية بتقييد الضيق لدور الدولة، حيث لم يعطي الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة و محددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الإقتصادية، و يعتبر **أدم سميث (Adem Smith)** من بين أهم المفكرين الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة و كانت نظرية الإنفاق العام بأنه غير متبع من حيث خلق الثروة، و بالتالي لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال بل أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة، و قد وافقه العديد ممن جاءوا بعده أمثال **دافيد ريكاردو (David Ricaro)** و يرى **جان بابتيست ساي (Jean Baptiste say)** أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الإستهلاك الخاص، ففي كلتا الحالتين هناك ضياع لثروة و دعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام لتوفير رأس المال كما أن **جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)** قيد تدخل الدولة للصالح العام و عارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها **أدم سميث** .

مما سبق يتضح أن النظرية الكلاسيكية حول مفوم الإنفاق العام يتمحور حول حياده و تقييد حجمه إضافة إلى الإهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة و إقرار أولوية النفقات العامة في التقدير. (ناصر، 2015 ،ص 31)

ثانيا : الإنفاق العام في النظرية الكينزية

خلال الفترة المعتمدة بين سنتي **1929 م** و **1932 م** عرف الإقتصاد العالمي أزمة كساد حادة من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% و إنخفاض الإنتاج القومي بها على

النصف أو الثلث مما أدى إلى تكذيب افكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة لقدرة السوق على تحقيق التوازن .

من تلك الازمات برزت أفكار جون مينارد كينز (JM.Kynes) وأسس النظرية سنة **1936 م** التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة، فالبنسبة له المشكل ليس منافذ أو تصريف للإنتاج إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، و إلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و سبل تصريف السلع و ليس نقص الإنتاج بحد ذاته .

و يمكننا تلخيص اهم الأفكار التي حملها كينز و أنصاره حول النفقات العامة في النقاط التالية :

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق اهداف إقتصادية و إجتماعية معينة .
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف .
- عدم الإهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية .
- إمكانية تحويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، و من ثم إستعمالها في تمويل الإنتاج . (محمد، 2014 ،ص 16)

ثالثا : الإنفاق العام في النظرية النقدية

إرتكزت النظرية النقدية على العديد من الإفتراضات حيث ركزت على كمية النقود و السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية، و بالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لإستعامال السياسة المالية و خاصة جانب الإنفاق العام، في حل الازمة بإعتباره السبب المولد لتضخم و يرى النقديون لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة و في الأجل القصير بل ينبغي تبني سياسة إقتصادية صارمة هدفها التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجزبالنسبة لناتج الإجمالي و ذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري خاصة شقه الإجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو و كذلك تخفيض الإستثمارات العامة. (الزهراء،2016 ،ص 32)

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الإقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريد مان (M.FRIEDMAN) الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب .

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه " تاريخ نقديللولايات المتحدة الأمريكية " و العديد من الدراسات التجريبية، أن الإستهلاك مبني على الدخل الدائم و ليس الحالي و أكد أن السياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية لنقود في كتابه " من أجل إعادة الإعتبار لنظرية الكمية لنقود " . (FRIEDMAN.M , 1969 , p 89)

المطلب الرابع : مبررات اللجوء إلى النفقات العامة

بمكننا توضيح مبررات اللجوء إلى الفقات العامة فيما يلي :

أولا : تدعيم تخصيص الموارد في الإقتصاد

يقصد بتخصيص الموارد في الإقتصاج عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الإحتياجات المتعددة و المختلفة و هذا يعد أساس المشكلة الإقتصادية إذن أن تعدد الحاجات في الإقتصاد يصادفه ندرة الموارد و بالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الإقتصادية لسياسية الإقتصادية المتبعة في هذا الإطار و على هذا الأساس فإن توزيع الموارداالإقتصادية و إستخدامه فأفضل إستخدام لها يكون إنطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة و بالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج و من ثم أحسن إستخدام ممكن للموارد المتاحة حيث لا تكون هناك موارد في غير إستخدامها .

ثانيا : إعادة توزيع الدخل

تعتبر المساهمات الإجتماعية ذات أهمية كبيرة في أي تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول و محاولة تحقيق العدالة الإقتصادية و الإجتماعية فهذه المساهمات الإجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الإجتماعية و من جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية لطبقة المتوسطة التس تعتبر ركيزة أي إقتصاد .

لكن هناك العديد من الإقتصاديون ينتقدون ما يسمى ب "إعانات البطالة " كونها تساهم في تكريس التكاسل و إنعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل و هذا ما يزيد من نسبة البطالة الإرادية، و رغم ذلك إلا أنها تشكل حسب أخرين ينطلقون من الفكر الكينزي للعلاج الامثل في مواجهة إرتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات و تراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك .

كما أن نظام الحماية الإجتماعية و الذي يرتكز على منح مساهمات إجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل و تنجنب الأثار السلبية لضرائب التي تزيد من إنخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة .

ثالثا : تدعيم الإستقرار على مستوى الإقتصاد الوطني

يقصد بالإستقرار الإقتصادي غالبا بإستقرار المستوى العام للأسعار، و يرجع ذلك إلى أن عدم الإستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الإختلالات التي تؤثر على المتغيرات الإقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع الدخول، الإستهلاك، العمالة و غيرها و ن ناحية أخرى يعتبر الإستقرار الإقتصادي الإستخدام الكامل للموارد دون تعرض الإقتصاد القومي للإرتفاع في المستوى العام للأسعار لكن المعروف في الأدبيات الإقتصادية هو أن الإقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة و التضخم لإستحالة الإستخدام الكامل للموارد و ثبات المستوى العام للأسعار بإعتبارهما هدفان متضادان .

و بالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيغية للبطالة و التضخم في الإقتصاد القومي من خلال الإعانات و المساهمات المتقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي إرتفاعها من جهة إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، و من جهة أخرى إفلاس الشركات و المؤسسات المنتجة، و بتالي إرتفاع نسب البطالة، و هذا يوضح الدور الكبير و الفعال التي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الإستقرار الإقتصادي و تجبن التقلبات و الأزمات التي تؤثر سلبا على الإقتصاد (كريم، 2010 ،ص 33).

المطلب الخامس : قواعد و محددات النفقات العامة

أولا : قواعد النفقات العامة

تتمثل قواعد الإنفاق العام في ما يلي :

أ. قاعدة المنفعة

بهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة و ذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية و ننفق لغرض الحصول على مردود معين، و هنا يثار موضوع أخر متعلق بقاعدة المنفعة و هو تحديد أولويات الإنفاق العام و على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة إجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخر بنظر الإعتبار،توزيع النفقات حسب إحتياجات النواحي و الأقاليم المختلفة و كذلك مختلف الطبقات الإجتماعية ، و تختلف هذه الأولويات من إقتصاد إلى أخر و تختلف أيضا بالنسبة للإقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى . (طاقة، 2010 ،ص 35)

ب. قاعدة الإقتصاد

من البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة عن النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من إستخدام أقل نفقة ممكنة و عليه يتيعين سائ الهيئات و المشروعات العامة في الدولة مراعاة الإقتصاد في إنفاقها و نتجنب التبذير و من مظاهر التبذير الحكومي ما يلي :

- ✓ إستخدام عدد كبير من المظفين أو العمال في القرارات و المصالح الحكومية يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق .
- ✓ الإهتمام بتشييد المباني الضخمة و التأثيث الفاخر لدور الحكومة و المرافق العامة، إستئجار المباني و السيارات بدلا من شرائها .
- ✓ إسراف و تبذير في الإستهلاك العام مثل : مصروفات الإضاءة و المياه و الهواتف التي تدفعها الدولة دون إستخدامها . (الشاعر، 2011، ص 83)

ج. قاعدة الترخيص

يعني أن لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الإرتباط بصرفه ،إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود إختصاصها الزماني و المكاني و خاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة و تحقيق المنفعة العامة، و تظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين و هما : قاعدة المنفعة و قاعدة الإقتصاد، و التأكد من إستمرار تحققهما من خلال ما يتعلق بالنشاط المالي لدولة و هو يتمثل في إحترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

تعد هذه القاعدة مظهر أخر من مظاهر الإختلاف بين المالية العامة و المالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات و موافقة مسبقة بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق ، الفرد أو الشركة الخاصة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة . (الخطيب، 2007 ، ص 64)

ثانيا : محددات النفقة العامة

تتمثل محددات النفقة العامة فيما يلي :

أ. العوامل المذهبية

إذا كان سائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة و تنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي، و تبرير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الأيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية و بالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة)، أما ما عدا ذلك من أنشطة و متروك لحرية الأفراد .

أما في ظل الأيديولوجية التدخية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الإقتصادية التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كإستغلال بعض المشوعات الأنتاجية و محاربة الأثار الضارة للدورات الإقتصادية و العمل على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية ... إلخ، و يترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها .

أخيرا فب ظل الايديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمظم الأنشطة الإقتصادية و تملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة لقيامها بدورها التقليدي فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكر كبير و ترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة، و تظهر هذه الأيديولوجية في ظل الدولة المنتجة ذات النمط الإشتراكي . (ناشد، 2000، ص 59)

ب. العوامل الإقتصادية

لقد أصبح الإنفاق العام الأن من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في إحداث التوازن الإقتصادي و الإجتماعي في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي و بالتالي على مستوى الإقتصاد العام في حملته و على ذلك يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الإستقرار الإقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي الإستهالكي و الإستثماري، فالظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد القومي تؤثر في حجم النفقات أو حدودها و يتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء و الكساد . (شيخة، 1998 ،ص 164)

ج. العوامل المالية

يتحدد حجم النفقات العامة بقدر الدولة على الحصول على الإيدارات العامة و هو ما يعرف بالمقدرة المالية القومية فالدولة تتمتع بقدرة المرونة لمالها من سلفة و سيادة في فرض مختلف الضرائب و الرسوم و الإقتراض من السوقين النقدي و المالي و المصدار النقدي الجديد و التأميم إلا أنها تحدد بدورها لقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية و شبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد او لمقدرتهم الإنتاجية، و تشكل الطاقة الضريبية و قدرة الدولة على الإقتراض العام، أهم عناصر المقدرة المالية القومية (العلاء، 2003 ، ص 27)

و في الأخير يمكننا القول من المنطق أن الإنفاق العام هو أن تحقق الالنفات العامة الأهداف المحددة لدولة و ذلك بإستخدامها أحسن وجه ممكن دون إساء إستعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة .

المبحث الثاني : مدخل إلى التنويع الإقتصادي

يساعد التنويع الإقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدول النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط،و ستنطرق في هذا المبحث إلى : مفهوم التنويع الإقتصادي، مبررات و أنواع التنويع الإقتصادي، قياس التنويع الإقتصادي و مؤشراته، و محددات التنويع الإقتصادي و أليات تحقيقة .

المطلب الأول : مفهوم التنويع الإقتصادي

لقد إستحوذ هدف التنويع الإقتصادي على إهتمام صناع القرار بغرض تجنب الإقتصاد صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد كما إختلفت و تباينت الأراء حول مفهوم التنويع الإقتصادي

أولا : تعريف التنويع الإقتصادي

هناك عدة تعريفات لتنويع الإقتصادي نذكر منها ما يلي :

أ. **التعريف الأول :** هو أحد سياسات إدارة المخاطر و يعني توزيع الأمول المستثمرة في محفظة إستثمارية على أكثر من أداة و صناديق الإستثمار و حتى النقد و المعادن و السلع الأساسية .

ب. **التعريف الثاني :** هو إستخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة الإقتصاد ما بعد النفط م خلال إقامة الصناعات الثقيلة و تطوير البنى التحتيتة و الإستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي . (بوزقاق، 2019،ص 08)

ج. **التعريف الثالث :** هو زيادة توسيع عدد المنتجات او السلع الدولية و الموارد المصنوعة التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الإعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل و أهداف التنويع تعتبر مشاكل و أهداف التنمية الإقتصادية، و التي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الإقتصادي مع تنويع السلع الأساسية و المواد المصنفة و الخدمات الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي، تحقيق الإكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد و العمل على إستقرار الدخل من الصادرات و زيادته . (قروف، 2016، ص 637)

ثانيا : أهمية التنويع الإقتصادي

تتجلى أهمية التنويع الإقتصادي من خلال ما يأتي :

أ. **تقليل المخاطر الاستثمارية :**يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار،وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

ب. **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات :**تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة منالتنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

ج. **زيادة إنتاجية رأس المال البشري :**يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلىرفع معدلات النمو الاقتصادي.

د. **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية :**يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

ه. **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي :**يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

و. **توليد الفرص الوظيفية :**ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتص ادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

ز. **زيادة القيمة المضافة :**يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً . (ممدوح 2014 ، ص 55)

ثالثا : أهداف التنويع الإقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الإقتصادي تبقا لمستويات التنمية في الدول المختلفة إلا أن حتمية تنويع الإقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية و من أهم هذه الأهداف مايلي :

- ه تطوير منتجات أخرى غيرالمواد الأولية، كعامل مواد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها .
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، و بالتالي الإيرادات و النفقات العامة .
- تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني في الإعتماد على الذات و دفع عملية التنمية .
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات، و زيادة الصادرات الحد من الواردات .
- ضمان إستغلال كافة طاقات المجتمع و موارده المختلفة مادية كانت أو بشرية .
- الرفع من القدرة التفاوضية لدولة في التجارة الخارجية و الحفاظ عليها ،عن دعم مختلف القطاعات و تنميتها يعتبر ضرورة إقتصادية، من أجل إقامة إقتصاديات تنافسية، و الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على المواد الأولية بشكل كبير . (هادي، 2013، ص15)

المطلب الثاني : مبررات و أنواع التنويع الإقتصادي

أشارت الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر إلى أن " :الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو بطبيعته أكثر إستقرار، و أكثر قدرة على خلق فرص العمل و إتاحة الفرص للجيل القادم و أقل عرضة للتقلبات في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي ."(Hvidt, 2013 , P 05)

و لكي تكون عملية التنويع الاقتصادي ناجحة، يجب أولاً معرفة الأنواع والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الاقتصادي فيه .

أولا : مبررات التنويع الإقتصادي

يمكننا توضيح مبررات التنويع الإقتصادي في ما يلي :

- تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، و الذي غالبا يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، و هذا الإعتماد على هذا المورد جعل الكثير من ادول تصبح إقتصادياتها ريعية .
- يتصنف النفط بأنه مورد طبيعي غير كاف، و من ثم كان و لابد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة كاافية لضمان تحقيق نمو إقتصادي مستدام .
- يعد إستخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس لمال بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد تدفقات داخلية متجددة .
- يعد عدم إستقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية و الإيرادات الحكومية ، و الإنفاق العام، و من ثم مستوى الناتج المحلي و معدلات نموه .
- يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم من تذبذب الإيرادات النفطية، الإستقرار في مستويات الإستثمار و فرص العمل و سوق العمل، و من ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة و مستقرة . (حميداتو، 2017، ص 08)

ثانيا :أنواع التنويع الإقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لتنويع الإقتصادي في ما يلي :

- ❖ التنويع الأفقي
- ❖ التنويع العمودي .
- ❖ التنويع التراكمي .

أ. التنويع الأفقي : يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة و هي أصعب الإستراتجيات لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الإ قتصاد كما يطلق على توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول .

ب. التنويع العمودي : يعتمد على تبين سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنفة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة و الصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الإستثمارية كالأسهم و السندات

ج. التنويع التراكمي : و هي إستراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تهدف إلى تدين المخاطر في حالة إجابة أحد القطاعات . (عثمان.،2018 ، ص34)

المطلب الثالث : قياس التنويع الإقتصادي و مؤشراته

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

أولا : قياس التنويع الإقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملاءمتها حسب أغراض القياس، فالبعض منها يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، والبعض الآخر يقيس خاصية التركيز كمؤشر جيني وبعضها على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا.أما المتغيرات التي تطبق عليها هي كثيرة نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية في

الحسابات الوطنية وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الناتج النفطي وناتج غير النفطي وبنية الصادرات وتوزيعها وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولة تحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الاقتصادي يتكون من أربع عناصر هي مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار تركيز الصادرات. في حين يقيس مؤشر تنويع الصادرات إنحراف حصة الصادرات من السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراته ا، ويتراوح هذا المؤشر ما بين 1 - 0 بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويأخذ المؤشر التالي :

$$Hi = \frac{x_j}{\sum_{j=1}^{n} x_j} \times \sum_{j=1}^{n} 1$$

حيث :

Xj : صادرات بلد مين

$\sum Xj$: مجموع صادرات بلد معين

Hi : مقياس تنوع الصادرات (أسيا ،2016 ، ص 06)

ثانيا :مؤشرات التنويع الإقتصادي

هناك مؤشرات دالة على التنويع الإقتصادي و مؤشرات لقياسة و يمكن توضيحها في ما يلي :

أ. **مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي :**تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنويع تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، ومن أهمها ما يلي :

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط .ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع .ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه . (أحمد، 2014 ، ص 196)

ب. مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

ختلف مقاييس التنويع الاقتصادي باختلاف الغرض من استخدامها ودرجة كفاءتها ومنها:

1. مؤشر هرفندل هيرشمان يعتبر مؤشر هرفندل_ هيرشمان _ HERFINDAL) (HIRSHMAمن أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) ، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية :

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{x})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث :

xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

x: الناتج المحلي الإجمالي PIB ؛

N : عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات) (دحمان ، 2018 ، ص 333)

2. مؤشر فلايديمير كوسوف : يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \propto_i^2 \beta_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \propto_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث :

αi : تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج الإجمالي في فترة الأساس.

βi : تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج الإجمالي في فترة المقارنة.

كلما أصبحت قيمة $cos=0$ يعني الإقتصاد ذلك حصول تغيرات هيكلية في الإقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الإبتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية. (عماد،2008،ص94)

3. معامل جيني :ويستخدم لقياس خاصية التركز concentration وهو اكثر استخداما للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن حسابه وفقا للعلاقة التالية:

$$G = \sum(P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث Pi توزيع التكراري التراكمي للسكان و Li يمثل التوزيع التكراري التراكمي للدخل.

وتتراوح قيمة معامل جيني بين 0 الذي يعبر عن حالة المساواة المطلقة و 1 الذي يعبر عن حالة التفاوت المطلق (مدياني،2016 ، ص 119).

المطلب الرابع : محددات و أليات التنويع الإقتصادي

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، تتناول الدراسة في هذا المطلب محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه .

أولا :محددات التنويع الإقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الإقتصاد لكنه يبقى مترتبطا و رهينا بمجموعة من التغيرات و التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أوفشله، هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الإقتصادية لإفرقيبا بالأمم المتحدة حول التنويع الإقتصادي (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على التنويع و هي :

أ. **الحوكمة** :هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيث توفر الحوكمة الجيدة يساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.

ب. **القطاع الخاص** :يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع سياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال" التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص

ج. **الموارد الطبيعية** :تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد وإنما بالاستغلال الأمثل والكفء لتلك الموارد. (محب ، 2011 ص 163)

د. **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية** :تساعد على تعزيز قدرات وإمكانات التنويع، حيث، هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال Mehlum وآخرون) 2006 (تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية(العلة الهولندية)، فالتنوع الإقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل أيضا (2005) Acemoglu وأخرون إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الإقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأسمال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة الى العوامل الجغرافية، من جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية بالنوعية المؤسساتية للدولة، اذ توصل (2004) Karl أن البلدان التي تعتمد على المداخيل لنفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وارتفاع نسبة الحروب الأهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يشهد انخفاضات متتالية تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية، والتنويع

الإقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي سماه Watkisns(1963)في حالة كندا بفخ المنتجات الاولية الأساس (موسى ، ص02)

ثانيا :أليات التنويع الإقتصادي

تختلف الأليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الإقتصادي من إقتصاد لأخر، و ذلك تبقا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الإقتصادي و الإجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف و التحولات الداخلية و الدولية لاسيما في جانبها الإقتصاد، و من بين تلك الأليات ما يلي :

أ. إعادة الاعتبار للدولة التنموية :الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة،بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية .

ب. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص :تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة ، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني انطلاقاً من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع نجاح عملية التنويع الاقتصادي .(رشيد 2013، ص 69)

إتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة الخصخصة خلال التسعينات والألفيات .

ج. الاستثمار الأجنبي المباشر :مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها .

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي.

د. الصناعات الصغيرة والمتوسطة :تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولازلت دوراً حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان إقتصاداتها وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كالآتي :

1. تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .
2. تُحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من است ا ردها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .

3. تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي
4. تسهم في زيادة الناتج المحلي ، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال قطاع الضرائب ، كماتسهم في تعزيز و زيادة الفترة التصديرية للمنتج المحلي .(عبد الستار 2012 ، ص 219)

ه. **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة :**يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية ، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية ، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية. (أسماء، 2018 ،ص29)

من خلال ما سبق تم التعرف على مفهوم التنويع الإقتصادي و أنواعه و مؤشرات قياسه و كذلك تطرقنا إلى محدداته و ألياتة .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة للإنفاق العام و التنويع الإقتصادي و المقارنة بينهم و بين الدراسة الحالية

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق العام و التنويع الإقتصادي و لقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهج التحليل و النتائج التي تم التوصل إليها .حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الدراسات السابقة للإنفاق العام و التنويع الإقتصادي و المقارنة بينهم و بين دراستنا الحالية .

المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية

نجد أن هناك العديد من الدراسات السابقة المحلية حول موضوع الإنفاق العام و التنويع الإقتصادي يمكننا إبراز بعضها في ما يلي :

أولا : الدراسة الأولى : دراسة زكاري محمد، بعنوان (**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنموالإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2012**) حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : " هل تؤثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أو العكس؟ حيث تم من خلال هذا البحث معرفة اتجاه و طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-1970، حيث توصلت إلى النتائج التالية :

أ. تخصيص الجزائر لبرامج انفاقية هامة سواءا ما تعلق منها بنفقات التسيير أو التجهيز و نموها من سنة لأخرى.

ب. - تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيس لتمويل النفقات العمومية بالجزائر، حيث تغطي ما نسبته 60 %من الإنفاق العام.

ج. - شهدت الجزائر بين سنتي 1995 و 2012 معدلات نمو عام متذبذبة رغم تحسنها عموما مقارنة بما عرفته قبل سنة 1995 ،إلا أنها تبقى رهينة ما يحدث بقطاع المحروقات إذ يلاحظ تأثرها (السلبي) بعد كل أزمة بترولية.

د. - رغم المخصصات المالية الهامة التي ضختها الدولة في السنوات الأخيرة (خاصة بعد سنة 2000)،جاءت معدلات نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات متواضعة، ما يؤكد هشاشته و عدم استفادته من الظروف الايجابية التي وفرها السوق المحلية تزامنا مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث كان البديل اللجوء إلى الاستيراد.

ه. - أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء جميع متغيرات الدراسة على جذر الوحدة، ما تطلب حساب الفرق الأول لكل من سلاسل الناتج الداخلي الخام، نفقات التسيير و إجمالي النفقات العمومية و الفرق الثاني لسلسة نفقات التجهيز.

و. - كما أبانت نتائج اختبار "Juselius-Johansen "عن غياب علاقة التكامل المشترك بين متغيرة الناتج الداخلي الخام و نفقات التسيير بالنسبة للنموذج الأول، و كذا بين متغيرة الناتج الداخلي الخام و إجمالي النفقات العمومية بالنسبة للنموذج الثاني و بالتالي يصبح نموذج تصحيح الخطأ غير صالح لدراسة العلاقة بين المتغيرات المذكورة في كلا النموذجين.

ز. - و جود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج الداخلي الخام إلى كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز و إجمالي النفقات العمومية، أي أن نمو الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى الانفاق العام في الجزائر و ليس العكس.

ح. - العلاقة الايجابية التي تربط نفقات التسيير بالناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة، حيث جاءت مرونة الناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة موجبة (0.91%)ما يعني أن زيادة ناتج السنة الماضية بـ 1 %يقود لارتفاع نفقات التسيير الخاصة بالسنة الحالية بـ 0.91%.

ط. - كما تتأثر نفقات التجهيز مباشرة بالناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة حيث قدرت المرونة بـ 80,0 ،أي كلما زاد الناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة بـ 1 %ارتفعت نفقات التجهيز بـ 80,0،% الشيء الذي يدل على العلاقة الايجابية بينهما.

ي. - العلاقة الايجابية التي تربط إجمالي النفقات العمومية بالناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة، حيث جاءت مرونة الناتج الداخلي الخام المؤخر لسنة واحدة موجبة (759,0 (ما يعني أن زيادة ناتج السنة الماضية بـ 1 %يقود لارتفاع إجمالي النفقات العمومية الخاصة بالسنة الحالية بـ %. 759,0 .

ك. - بناءا على دراسة دوال الاستجابة و تجزئة تباين خطأ التنبؤ يلاحظ تأثير تقلبات الناتج الداخلي الخام على كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز و إجمالي النفقات العمومية، حيث تتأثر نفقات التسيير و النفقات العمومية الكلية بشكل كبير عند إحداث صدمة في الناتج الداخلي الخام، كما يساهم الناتج الداخلي الخام بنسبة معتبرة في تفسير تباين خطأ تنبؤ نفقات التسيير، نفقات التجهيز و كذا إجمالي النفقات العمومية، إذ تبلغ نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام في تفسير تباين خطأ تنبؤ النفقات العمومية الكلية 88,57 %في فترة تنبؤ 10سنوات .

ثانيا : الدراسة الثانية : دراسة بللعما أسماء، بعنوان **(دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر)** .لقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية : " إلى أي مدى أسهمت السياسة الضريبية في تنويع الإقتصاد الجزائري ؟ " حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

أ. أظهر تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر تحسن وتزايد في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر مما يضفي عليها صفة الضعف.

ب. رغم أن الجزائر حققت فوائض مالية كبيرة بفضل الإنعاش الحاصل في القطاع النفطي خلال الفترة (2000_2014)، إلا أن تلك الفوائض لم تستغل جيداً، نتيجة انعدام است ا رتيجية واضحة لاستغلالها .

ج. ضعف الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في أداء دورها التوجيهي للاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، فقد بينت النتائج قلة الاستثمار في قطاعات السياحة التجارة والزراعة مقارنة بالحوافز الضريبة المخصصة لها، وبالرغم من النصوص القانونية التي صدرت ولا ا زلت تصدر تباعاً لترقية الاستثمار خارج المحروقات إلا أن الممارسة الواقعية قد لا تتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الاستراتيجية المرسومة للخر وج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى إقتصاد متنوع .

د. إن الإستمرار في منح الحوافز الضريبية دون التحديد الكمي لعوائدها وتكاليفها، يؤدي إلى إضعاف دور السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها، ذلك أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلاً على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيداً من الحوافز الجبائية، بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.

ه. زيادة الحصيلة الضريبية في الجزائر مرهون بإصلاح وتحديث النظام الضريبي عن طريق اتخاذ جملة التدابير والإجراءات التي من أهمها نشر الوعي والمواطنة الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي، بالإضافة إلى تنظيم السوق وتقليص حجم السوق الموازي، لأن موارد جبائية كبيرة تضيع نتيجة عدم القدرة على التحكم في هذا السوق، فتطور النظام الضريبي يتطلب إدخال إصلاحات جوهرية تجعله متميزا بالاستقرار والشفافية، إلى جانب تعزيز تحديث الإدارة الضريبية وتأهيل العنصر البشري .

و. تبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي ، بحيث يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الإقتصاد تتركزا وأقلها تنوعاً، وهو ما يتطلب العمل على وضع استراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.

المطلب الثاني :الدراسات السابقة العربية

نجد أن هناك العديد من الدراسات السابقة العربية حول موضوع الإنفاق العام و التنويع الإقتصادي يمكننا إبراز بعضها في ما يلي :

أولا : الدراسة الأولى : دراسة " د.عمران عباس يوسف عبد الله " بعنوان (**أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1995 _ 2012**) .لقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية " ما هو أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي في السودان في الفترة (1995 _ 2012) ؟ " حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك بإستخدام برنامج (Eviews) كأداة لتحليل البيانات، حيث توصلت إلى نتائج مهمة و هي كالأتي :

أ. أن هناك أثر إيجابي للإنفاق العام على النشاط الإقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة و التي خلالها أثر العجز المستمر للميزانية على الأنشطة الإقتصادية المختلفة و الخدمات الأساسية .

ب. زيادة الإنفاق العام و ضبطه بما يتناسب مع الإيرادات العامة، حتى لا يكون هناك عجزا كبيرا يؤثرا سلبا على النشاط الّإقتصادي .

ج. الإسراع يحل المشكلات الإقتصادية من بطالة و تضخم و غيرها و المحافظة على مستويات الإستمرار و التوازن الإقتصادي .

د. تفعيل العوامل الأخرى التي تؤثر إيجابا على النشاط الإقتصادي مثل السياسات الزراعية، التقنية و الإستثمارية .

ثانيا : الدراسة الثانية : دراسة أ.د نزار ذياب عساف بعنوان **: (متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر) .**هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية التالي :

1. ضعف وعدم تكامل البيئة التشريعية اللازمة لتشجيع الاستثمارات بشقيها المحمي والأجنبي.
2. أن تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة ولاسيما الإنتاجية منها يسهم بشكل كبير في زيادة مصادر الدخل وبالتالي تقليل الاعتماد على القطاع النفطي.
3. تزايد الأهمية النسبية لقطاع السياحة الدينية بعد عام 2003وذلك من خلال عدد السياح الوافدين الى العتبات المقدسة في العراق .
4. على الرغم من تأكيد الخطط التنموية بعد عام 2006 على مسالة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي إلا إن ذلك لم يتجسد على ارض الواقع ألا على نطاق ضيق .

المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية

نجد أن هناك العديد من الدراسات السابقة الإجنبة حول موضوع الإنفاق العام و التنويع الإقتصادي يمكننا إبراز بعضها في ما يلي :

دراسة نيلوي بوس و امرانويل هاك و دينيس أزبورن سنة 2003 بعنوان

" public expenditure and growth in developing countries

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

أ. إن نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى الناتج المحلي تربتبط إيجابيا مع النمو الإقتصادي، في حين أن أثر الإنفاق العام الجاري على النمو الإقتصادي يعتبر غير مؤثر و غير واضح بالنسبة لعينة الدراسة .

ب. على المستوى القطاعي فإن الإستثمار العام و إجمالي الإنفاق العام على قطاع التربة و التعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تعتبر مؤثرة بصفة إيجابية على النمو الإقتصادي من خلال العينة محل الدراسة .

ج. قد لوحظ أن نقائص الدراسة تتمثل في أنها لم تتطرق إلى طبيعة و إتجاه مضاعف مكونات الإنفاق العام في الدول المعنية بالدراسة.

المطلب الرابع : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

يمكننا المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة من خلال الجداول الثلاثة التالية :

أولا : مقارنة الدراسات المحلية مع الدراسة الحالية

يمكننا توضيح المقارنة في ما يلي :

الجدول رقم(1_1): مقارنة الدراسات المحلية مع الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي	دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي	أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي
الهدف	محاولة دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي وكذا تحديد إتجهاها	الوقوف على مختلف السياسات الإقتصادية المرتبطة بتطبيق إستراتجية التنويع الإقتصادي الجزائري	معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على التنويع الإقتصادي
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	(2012_1970)	(2016_1992)	(2018_1995)
طريقة معالجة الموضوع	تحليل قياسي	تحليل قياسي	تحليلة قياسية
النتائج	تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية بالجزائر	الإقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي ولم يعرف بعد التنويع الإقتصادي	يعتبر التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية لإقتصاديات وحيدة المورد

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

الدراسة الأولى: فمن ناحية الموضوع هناك تشابه في الموضوع وعامل مشترك وهو الإنفاق العام، كما أنهما يختلافان من ناحية الهدف فكل دراسة لديها هدف معين، كما أن عينة الدراسة هي الجزائر في كلاهما، وطبعا هناك إختلاف في فترة الدراسة، حيث طريقة معالجة الموضوع هي نفسها تحليل قياسي، ونجد طبعا إختلاف في النتائج لأن الهدف ليس نفسه.

الدراسة الثانية: نجد أن في الموضوع هناك تشابه حيث التنويع الإقتصادي هو عامل تابع في كلا الموضوعين، أما من ناحية الهدف تختلف فكل دراسة لديها هدف معين، كما أن عينة الدراسة هي الجزائر في كلاهما، وهناك تقارب في فترة الدراسة، حيث طريقة معالجة الموضوع هي نفسها تحليل قياسي، ونجد طبعا إختلاف في النتائج لأن الهدف ليس نفسه.

ثانيا: مقارنة الدراسات العربية مع الدراسة الحالية

يمكننا توضيح المقارنة في ما يلي:

الجدول رقم (1_2): مقارنة الدراسات العربية مع الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي	متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر	أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي
الهدف	معرفة وقياس أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي	دراسة واقع الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل فلسفة الاقتصاد الحر لغرض اكتشاف مواطن الضعف وركائز القوة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وتعديل الهيكل الاقتصادي	معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي
عينة الدراسة	السودان	العراق	الجزائر
فترة الدراسة	2012-1995	بعد عام 2003	2018-1995
طريقة معالجة الموضوع	تحليل قياسي	تمنهج تحليلي	تحليلة قياسة
النتائج	هناك علاقة بين السياسة المالية والانفاق العام مستوى النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990-2012	ضعف وعدم تكامل البيئة التشريعية اللازمة لتشجيع الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي	يعتبر الإنفاق العام أداة إستراتجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

الدراسة الأولى: نجد أن الإنفاق العام هو عامل مستقل في كلا الموضوعين، كما هناك إشتراك في الهدف وهو قياس درجة التأثير، كما أن عينة الدراسة تختلف في كلاهما، وطبعا هناك إختلاف في فترة الدراسة، حيث طريقة معالجة الموضوع هي نفسها تحليل قياسي، ونجد طبعا إختلاف في النتائج.

الدراسة الثانية: نجد أن في الموضوع هناك تشابه حيث التنويع الإقتصادي هو عامل مشترك في كلا الموضوعين، أما من ناحية الهدف تختلف فكل دراسة لديها هدف معين، كما أن عينة الدراسة في دراستنا هي الجزائر أما في الدراسة الأخرى هي العراق وهناك اختلاف في فترة الدراسة، حيث طريقة معالجة الموضوع، حيث اعتمدنا أيضا في دراستنا على المنهج التحليلي وهذا يعني أن هناك تشابه في طريقة معالجة الموضوع، ونجد طبعا اختلاف في النتائج.

ثالثا: مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية

يمكننا توضيح المقارنة في ما يلي:

الجدول رقم (1-3): مقارنة الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	And public expenditure growth in developing countries	أثر الإنفاق العمومي على التنويع الاقتصادي
الهدف	البحث عن مكونات الإنفاق العام التي تربط إيجابيا مع النمو الاقتصادي	معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي
عينة الدراسة	30 دولة نامية	الجزائر
فترة الدراسة	السبعينات والثمانيات من القرن الـ20	2018-1995
طريقة معالجة الموضوع	تحليل قياسي	تحليلة قياسية
النتائج	نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى النتائج المحلي ترتبط إيجابيا مع النمو الاقتصادي	التنويع الاقتصادي عزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في الموضوع هناك تشابه وعامل مشترك وهو الإنفاق العام، كما أنهما يختلافان من ناحية الهدف فكل دراسة لديها هدف معين، كما أن عينة الدراسة تختلف فالدراسة الأخرى عينة الدراسة فيها هي 30 دولة نامية، وطبعا هناك إختلاف في فترة الدراسة، حيث طريقة معالجة الموضوع هي نفسها تحليل قياسي، ونجد طبعا إختلاف في النتائج لأن الهدف ليس نفسه.

"حاولنا من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف الدراسات السابقة التي تتناول موضوعي الإنفاق العمومي والتنويع الإقتصادي وأيضا قمنا بالمقارنة بينها وبين دراستنا".

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الإطار النظري في ما يخص النفقات العامة حيث توصلنا على أن النفقة العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال و تحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، حيث تطور مفهومها في النظرية الإقتصادية،و كذلك تطرقنا إلى الإطار النظري حول التنويع الإقتصادي بالتطرق إلى تعريفه و مؤشرات قياسه و محدداته و غير ذلك حيث توصلنا إلى أنه لا يمكن أن يتحقق التنويع إلابتنويع مصادر الدخل و التخلق من التبعية النفطية .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها الفصل السابق حول كل من النفقات العمومية و التنويع الإقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث حيث سنقوم بدراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية و التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 _ 2018 م)، فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة "النفقات العامة و التنويع الإقتصادي" سنحاول تطبيق تقنية نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR "على معطيات الإقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الديناميكية الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الإقتصادي الحديثة، مع الاعتماد على المعايير التي يجب أن تراعي من طرف كل دارس للقياس الإقتصادي و المتمثلة أساسا في المعايير الإقتصادية المحددة انطلاقا من النظريات الإقتصادية و المتعلقة بإشارة وحجم مقدرات المعالم، المعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج إضافة إلى معايير القياس الإقتصادي.

و عليه يقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : متغيرات الدراسة و واقع الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

المبحث الثالث : عرض النتائج و مناقشتها

المبحث الأول : متغيرات الدراسة و واقع الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمتغيرات الدراسة و تسليط الضوء على واقع كل من الإنفاق العام و التنويع الإقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة و العوامل المؤثرة في تطورها.

المطلب الأول : متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

سنتعرف في هذا المطلب على متغيرات الدراسة التي نقوم بها و كذلك مصادر جمع بياناتها.

أولا : متغيرات الدراسة

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالإقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2018 م أي أن حجم العينة 24 مشاهدة.

أ. المتغير التابع : التنويع الإقتصادي.
ب. المتغير المستقل : الإنفاق العمومي.

ثانيا : ترميز متغيرات الدراسة

و نرمز للمتغيرات كما يلي :

أ. التنويع الإقتصادي : نمز له بالرمز (HH) نسبة إلى مؤشر قياس التنويع الإقتصادي (هيرفندل هيرشمان).
ب. الإنفاق العمومي : نرمز له بالرمز DEP و ذلك نبسة غلى إسمه باللغة الفرنسية (Dépenses publiques).

ثالثا : مصادر جمع البيانات

إعتمدنا في جمع البيانات على الديوان الوطني للإحصائيات ons وتقارير البنك السنوية.

المطلب الثاني: واقع النفقات العامة في الجزائر

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات و السياسات المتبعة في الجزائر،حيث قسمها المشرع إلى نفقات تسيير، و نفقات تجهيز.

أولا : تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أ. نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية

والإدارية، أي أن مهمتها تضمن إستمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين و نفقات المعدات. (ذهب،2014،ص50)

ب. نفقات التجهيز

تعرف نفقات التجهيز على حسب الهدف من النفقة اذ كان هدفها زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة او بهدف تكوين رأس المال فيمكن اعتبارها نفقات التجهيز، ويتم توزيع هذه النفقات حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة، وتعتبر ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي وتخصص للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة. (سمر،2017،ص31)

ثانيا : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

من أجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر تم الإعتماد على جداول و أعمدة بيانية كالتالي :

الجدول رقم (2_1) : تطور النفقات العام في الجزائر خلال الفترة (1995 _ 2018) الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات العامة	589,3	724,6	845,1	876	961,7	1178,1	1321	1550,6	1690,2	1891,8	2052	2453	3092,7	4191	4246,3	4466,9	5853,6	7169,9	6024,2	6995,7	7656,3	7297,4	7389,3	8627,8

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:4

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

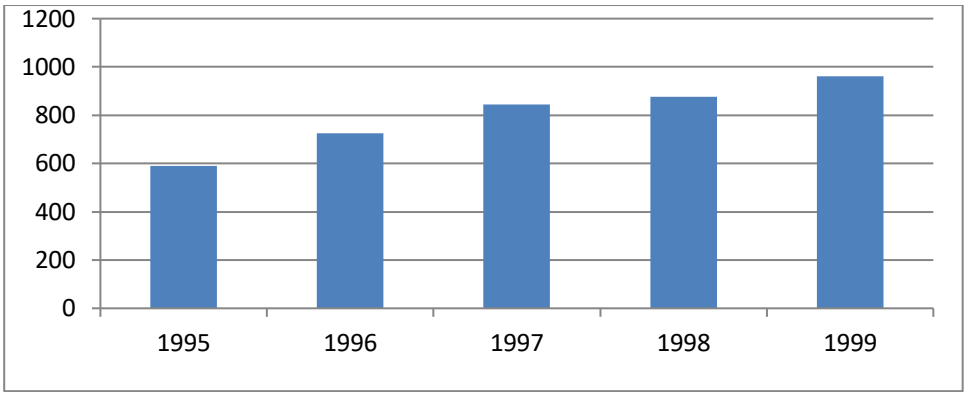
من الجدول السابق يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة لأخرى على طول فترة الدراسة و المحدد بين (1995 إلى 2018 م) غير أن نسبة هذه الزيادة تختلف من سنة الى أخرى، فأحيانا ترتفع أحيانا أخرى تنخفض وذلك بحسب الظروف الإقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، وهذا ما يؤكد إتباع الجزائر للسياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة في مصدرها على العوائد التي تجنى من صادرات البترول والغاز لذا إرتأينا أن نقسم فترة الدراسة إلى خمسة مراحل في أعمدة بيانية لتسهيل عملية القراءة كالتالي:

المرحلة الأولى : (1995 إلى 1999 م) سيتم تحليل تطورات النفقات العامة في الجزائر

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ما عرف ببرنامج بالإصلاح الهيكلي 1995-1999 المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي.

و الشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (1995_1999):

الشكل رقم (2_1) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995 _ 1999)



المصدر : من إعداد الطالبتين

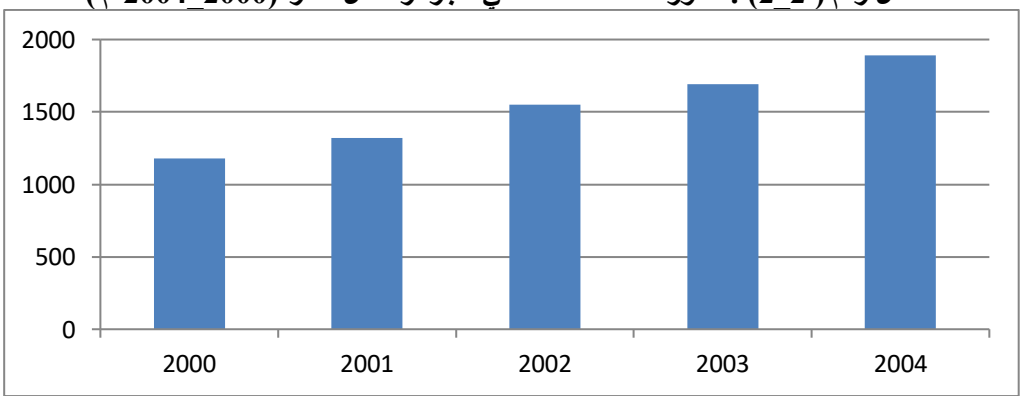
من الشكل أعلاه نجد أن قيمة النفقات العامة سنة 1995 بلغت 589.30 مليار دينار جزائري، وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، و بلغت سنة 1996 قيمتها 724.60 مليار دينار جزائري، و شهدت من سنة 1997 إلى 1999 ارتفاع بنسب ضعيفة و هذا راجع إلى الأزمة المالية والأمنية التي كانت تمر بيها الجزائر و كذلك أثار الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام و رفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة، رغم توصيات صندوق النقد الدولي الا أنه نلاحظ زيادة مستمرة في الانفاق العمومي، وهذا راجع الى زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثانية : (2000 إلى 2004 م) سيتم تحليل تطورات النفقات العامة في الجزائر.

بداية من سنة 2000 قيام نظام سياسي جديد بعد الأزمة السياسية والأمنية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، بدأت هذه العشرية بسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في البرامج التنموية الخماسية التي أقرها رئيس الجمهورية المنتخب حديثا التي بنيت على التوسع في الانفاق العام، وعرف أول خماسي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004 الذي رصد له مبلغ مالي ضخم قدر ب16 مليار دولار أو ما يعادل 1216 مليار دينار جزائري. (مسعي،2010.ص.147)

ويمثل الشكل التالي تطور الانفاق العمومي خلال الفترة (2000_2004) :

الشكل رقم (2_2) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000_2004 م)



المصدر : من إعداد الطالبتين

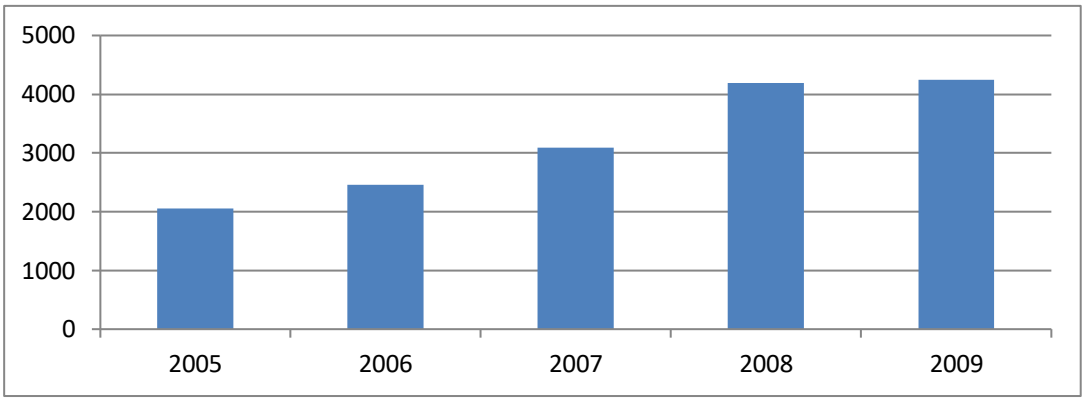
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تزايد رهيب كبير النفقات العامة من سنة 2000 حيث بلغت 1178.10 مليار دينار جزائري إلى سنة 2004 حيث بلغت 1891.80 مليار دينار جزائري و هذا راجع إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الجزائري و الإرتفاع الملحوظ في أسعار البترول حيث إنتقل من سنة 2000 بقيمة 27.39 دولار إلى 37.66 دولار سنة 2004. .

المرحلة الثالثة : (2005 إلى2009م) سيتم تحليل تطورات النفقات العامة في الجزائر

شهدت الجزائر هذه الفترة ما يعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، بحلول العام 2005 كانت أسعار البترول في الأسواق العالمية قد تجاوزت عتبة 50 دولار للبرميل.

و الشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005_2009) :

الشكل رقم (2_3) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005_2009 م)



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (3)

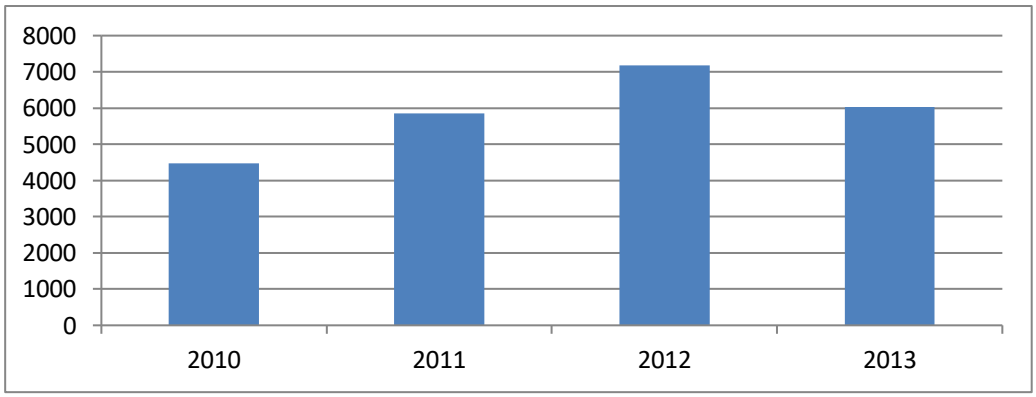
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إستمرار في الزيادة حيث إرتفعت من سنة 2005 بقمة 2052.00 مليار دينار جزائري إلى سنة 2009 بقيمة 4246.30 مليار دينار جزائري و هذا الإ رتفاع سببه تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذلك إرتفاع أسعار النفط من 58.30 دولار سنة 2006 إلى 64.20 دولار سنة 2007 ثم إلى 91.48 دولار سنة 2008

المرحلة الرابعة : (2010 إلى 2014م) سيتم تحليل تطورات النفقات العامة في الجزائر

تميزت هذه الفترة ببرنامج التوطيد الإقتصادي (2010_2014)،حيث شهدت إرتفاع ملحوظ في قيمة النفقات العامة و ذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط.

و الشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010_2014) :

الشكل رقم (2_4) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2014 م)



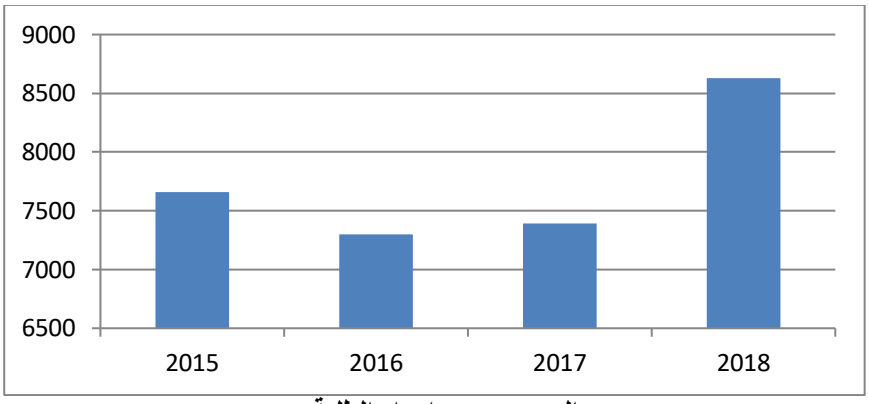
المصدر : من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نجد أن النفقات العمومية إرتفعت من سنة 2010 إلى سنة 2012 بشكل مستمر و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار البترول من 71.21 دولار إلى 86.46 دولار و إستمرت في الإرتفاع إلى سنة 2014 حيث قدرت ب 6995.70 مليار دينار جزائري و السبب في هذه الزيادة المستمرة تطبيق الجزائر لبرنامج توطيد النمو.

شهدت الجزائر في هذه الفترة إرتفاع لأسعار البترول و تحسن في المؤشرات الإقتصادية و هذا ما أدى إلى إرتفاع النفقات العامة

و الشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995_2018) :

الشكل رقم (2_5) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015_2018 م)



المصدر : من إعداد الطلبة

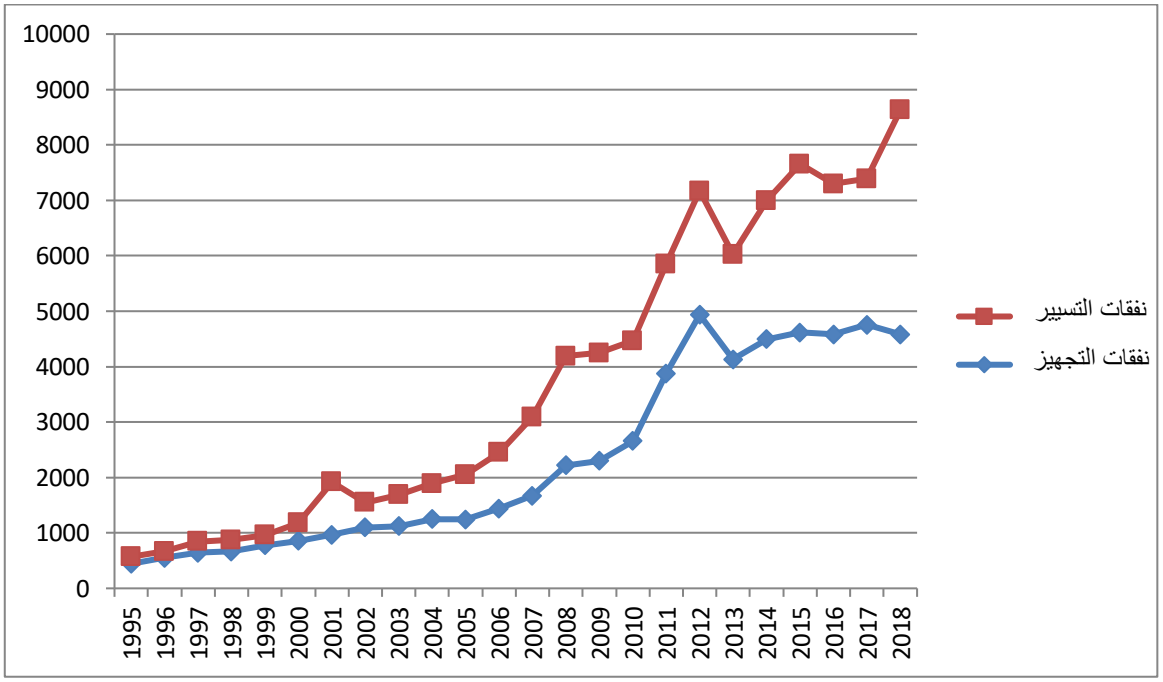
نلاحظ في الشكل تراجع في الإنفاق العام سنة 2016 و 2017 حيث كانت قيمة النفقات العامة 7297.40 و 7389.30 مليار دينار جزائري على التوالي و هذا بسبب تراجع أسعار البترول ودخول الإقتصاد الجزائري في أزمة مالية و رجعت إرتفعت سنة 2018 إلى 8627.80 مليار دينار جزائري و هذا بسبب تعاف في أسعار البترول وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية.

ثالثا : تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها(نفقات التسيير والتجهيز. و توزيع نفقاتها

إن المتتبع لتطور النفقات العامة بحسب طبيعتها سيمكنه معرفة توجيهات الدولة في كيفية تخصيص و توزيع نفقاتها بين التسييرو التجهيز و إستخلاص أسباب ذلك.

و المنحى التالي يوضح تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1995_2018) :

الشكل رقم (2_6) : تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر في الفترة (1995 _ 2018 م)



المصدر : من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي :

أ. **نفقات التسيير**

تزايد مستمر في نفقات التسيير حيث إرتفعت من سنة 1995 حيث بلغت قيمتها 444.60 مليار دينار جزائري إلى سنة 1996 حيث بلغت 550.60 مليار دينار جزائري و شهدت تباطئ في النمو من سنة 1997إلى سنة 1998 حيث قدرت قيمتها من 643.50 إلى 664.10 مليار دينار جزائري، و إرتفعت سنة 1999 حيث بلغت 774.70 مليار دينار جزائري و سبب هذا الإرتفاع هو إرتفاع في الأجور و الرواتب و المنح و كذلك إحداث برنامج الشبكة الإجتماعية إبتداء من قانون المالية 1992، تواصل نفقات التسيير في الإرتفاع و لكن بوتيرة أقل تسارعا نظرا لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز و ذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الإقتصادي فإرتفعت من 856.20 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 963.60 مليار دينار جزائري ثم إلى 1251.10 مليار دينار جزائري سنة 2004 و ذلك بسبب إرتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي، بحيث شهدت في هذه الفترة مراجعة للأجور و التحويلات و منح المجاهدين و المنح العائلية و رفع مختلف الإعانات بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة .

نفقات التسيير في تزايد مستمر حيث قدرت قيمتها من 1245.10 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى 1672.60مليار دينار جزائري سنة 2007 ثم إلى 2300.00 مليار دينار جزائري سنة 2009 و هذا التزايد راجع إلى إرتفاع الأجر القاعدي وارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير و ارتفاع منح المجاهدين و المصالح الإدارية و المستشفيات و المؤسسات اللعمومية ذات الطابع الإداري، كما إستمرت في الإرتفاع إلى سنة 2012 حيث قدرت قيمتها ب 4935.90 مليار دينار جزائري و إنخفضت سنة 2013 إلى 4131.60 مليار دينار جزائري و كذلك شهدت إنخفاض سنة 2016 حيث قدرت قيمتها ب 4583.80 مليار دينار جزائري و استمرت في الإرتفاع إلى غاية سنة 2018 حيث بلغت 4584.50 مليار دينار جزائري .

ب. **نفقات التجهيز**

شهدت نفقات التجهيز زيادة مستمرة حيث قدرت قيمتها سنة 1995 ب 126.45 مليار دينار جزائري لتصل إلى 187.00 مليار دينار جزائري ثم إلى 957.40 مليار دينار جزائري سنة 2001، وتضاعفت سنة 2000و2004 حيث انتقلت من321.90 الى د640.70 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى البرامج الإستثمارية الكبرى التي عرفتها الجزائر سنة 2000 المتمثلة في تطبيق مشروع الإنعاش الإقتصادي (2000 _ 2004) وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة انفاقية توسعية، و إستمرت نفقات التجهيز في الزيادة حيث بلغت سنة 2005 قيمتها 806.90 مليار دينار جزائري و هذا راجع مشروع دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005 و 2009 الذي إهتم بتمويل المنشات القاعدية وخصص لها نفقات لا باس بها تحسم من نفقات التجهيز، وشروع الطريق السيار(شرق غرب) و كذلك ترجع الزيادة في نفقات التجهيز الى برامج التنمية خاصة في قطاعات الأشغال العمومية والبناء، وهذا تدعيم للمراحل السابقة .

إرتفاع محسوس لنفقات التجهيز سنة 2010 مقارنة مع 2009 وتميزت الفترة ما بين 2010 و سنة 2014 بارتفاع من 1807.90 إلى 2501.40 مليار دينار جزائري و هذا راجع إلى برنامج توطيد النمو ، و تراجعت سنة 2016 و سنة 2017 حيث بلغت 2711.90 و 2631.50 مليار دينار جزائري و ارتفعت سنة 2018.

المطلب الثالث : واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

ضمن هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على الأثر التنويعي من حيث توضيح مبررات إنتهاج إستراتجية التنويع في الجزائر من جهة، و حساب مؤشر التنويع في الجزائر من جهة أخرى .

أولا : مبررات إنتهاج إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر

لقد أكدت الخطط الإقتصادية و البرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الإعتماد على إنتاج و تصدير النفط بصورة رئيسية ، وجوب تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي، و ذلك لأسباب و مبررات عديدة، أهمها : (محمد،2016،ص644)

أ. إتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، و بالتالي فلابد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة .

ب. إعتبار إستخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال ، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد متدفقات و موارد متجددة .

ج. عدم إستقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، و الإنفاق العام، و من ثم مستوى و نمو الناتج المحلي الإجمالي .

د. إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الإستقرار في مستويات الإستثمار، و فرص العمل، و من ثم تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات و إستقرار المصادر التمويلية .

ثانيا : قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل _ هيرشمان (HH)

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل _هرشمان و التي هي بالشكل التالي :

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{x})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

شرح طريقة حساب المؤشر

يتم حساب مؤشر التنويع الاقتصادي HH عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، حيث تم أخذ ال 6 قطاعات رئيسية في الاقتصاد الجزائري وهي (الفلاحة، الطاقة، الصناعة خارج قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات و النقل)، ويعبر هذا المؤشر عن درجة مساهمة القطاعات السابقة في الناتج الداخلي الخام، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من صفر دل ذلك على تنويع اقتصادي كبير أي أن جميع القطاعات تساهم بنسب متقاربة جدا في الناتج الداخلي الخام، اما اذا اقتربت قيمة المؤشر من 1 دل ذلك على عدم وجود تنويع أو تركيز أكبر أنه أن الناتج تساهم فيه قطاعات اقتصادية أقل ويمكن أن تكون قطاع أو قطاعين، مع العلم أن قيم مؤشر التنويع الاقتصادي تنحصر بين القيمتين 0 و 1. ويمثل الجدول التالي قيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018:

الجدول رقم (2_2) : تطور مؤشر هرفندل هيرشمان (HH) في الجزائر للفترة (1995 _2018 م)

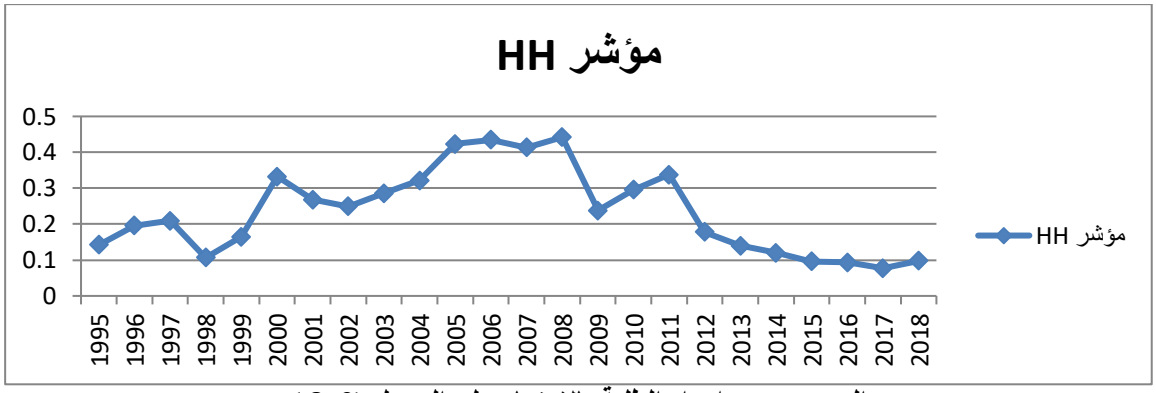
السنوات	مؤشر HH	السنوات	مؤشر HH	السنوات	مؤشر HH
1995	0,142113	2003	0,28571	2011	0,33786
1996	0,195921	2004	0,32142	2012	0,17817
1997	0,209475	2005	0,42315	2013	0,1394
1998	0,106788	2006	0,43447	2014	0,11996
1999	0,164853	2007	0,4137	2015	0,09615
2000	0,331947	2008	0,44201	2016	0,09343
2001	0,268013	2009	0,23808	2017	0,07716
2002	0,249657	2010	0,29607	2018	0,09759

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج " Excel"

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في الفترة (1995_ 2018) قيمة مؤشر هرفندل هيرشمان محصورة بين (0.07 و 0.44) و هذا يعني أنها تقترب من الصفر و هذا ما يدل على تنوع طفيف في المداخيل نتيجة السياسات المنتهجة من طرف الدولة لتنويع الإقتصاد الجزائري، و هذا يعني أن هنا هناك تنويع إقتصادي في الجزائر.

و الشكل أدناه يوضح أكثر تطور مؤشر (HH) في الجزائر خلال الفترة (1995 _2018 م) :

الشكل رقم (2_7) :تطور مؤشر هرفندل هيرشمان (HH) في الجزائر للفترة (1995 _2018 م)



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (2_8)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تغيرات في قيم مؤشر هرفندل هيرشمان فهو ينخفض و يرتفع بنخفاض و إرتفاع أسعار النفط حيث بلغت سنة 1995 قيمته 0.14 وإرتفعت إلى غاية سنة 1997 حيث بلغت 0.20 و إنخفضت سنة 1998 حيث بغلت قيمته 0.16 و إستمرت قيمة مؤشر هرفندل هيرشمان في تذبذبات حيث بلغت سنة 2005 قيمته 0.42 و سنة 2011 قمته 0.33 و سنة 2014 قيمته 0.11 وصولا إلى سنة 2018 بلغت قيمته 0.09، نجد أن هذا الإرتفاع و الإنخفاض في مؤش هرفندل هيرشمان راجع إلى إرتفاع و إنخفاض حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي .

كذلك نلاحظ أن كل قيم مؤشر هرفندل هيرشمان تقترب من الصفر و هذا يعني أن جميع القطاعات الإنتاجية تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة .

من خلال ماسبق نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر قد شهدت عدة تطورات و هذه التطورات مقتربة بتطور الإصلاحات و السياسات المتبعة في الجزائر من فترة 1995 . حيث تم في هذا المبحث حساب التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي و دنا أنه اكبر قطاع يؤثر في قيمة التنويع الإقتصادي هو قطاع المحروقات .

المبحث الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

في أي دراسة يجب التعريف بالأداة الأساسية المستعملة في الدراسة ثم بعد ذلك الاعتماد على دراسة خصائص السلاسل الزمنية.

المطلب الأول : إختبارات الإستقراية و إختبارات التكامل المشترك

في هذا المطلب سوف يتم التعريف بإختبارات الإستقرارية و إختبارات التكمال المشترك.

أولا : إختبارات الإستقرارية

أ. إختبار ديكي فولر

هناك إختبار ديكي فولر البسيط (DF) و إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

1. إختبار ديكي فولر البسيط (DF)

و يشمل هذا الإختبار على ثلاثة فرضيات هي :

الصيغة الأولى : لا يتضمن الحد الثابت أو الإتجاه الزمني

$$\Delta Yt = \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

YT : المتغير المراد إختبار إستقرارية سلسلته الزمنية

µt : المتغير العشوائي الذي يتوزع طبيعيا و مستقلا بتباين ثابت و وسط حسابي مساوي لصفر

Δ : الفرق الأول لسلسلة

$$\Delta Yt = Y_t - Y_{t-1}$$

δ : معلمة التباطئ

الصيغة الثانية : يتضمن الحد الثابت بدون الإتجاه الزمني

$$\Delta Yt = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

β 1 : معلمة الحد الثابت

الصيغة الثالثة : يتضمن الحد الثابت و الإتجاد الزمني

$$\Delta Yt = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

t : الإتجاه الزمني

β 2 : معلمة الإتجاه الزمني

2. إختبار ديكي فولر المسوع (ADF)

يتم إجراء هذا الإختبار عن طريق توسيع الصيغ الثلاث السابقة بإضافة القيم المتباطئة للمتغير التابع Yt فإذا إستعملنا الصيغة الثالثة فإختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF) يأخذ الشكل أدناه :

$$\Delta Yt = \beta_1 + \beta_{2^t} + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

εt : حد الخطأ الذي نستطيع إجاده من خلال $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ و $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$

.....إلخ

وتتمثل فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{يوجد جذر الوحدة و تعتبر السلسلة غير مستقرة} \\ H_1 : \text{لا يوجد جذر الوحدة و تعتبر السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

ب. إختبار فيليبس بيرون

إن إختبار فيليبس _ بيرون يعد أكثر كفاءة من إختبار ديكي فولر الموسع لكونه يقوم على تصحيح غير علمي لإحصاءات ديكي _ فولر من خلال تصحيح الإرتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بنظر الإعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاءالتحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة بتذبذبات العشوائية و يمكن تقدير التباين من خلال الأتي :

$$S_{\mathrm{t}}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{1}(1 - \frac{1}{1+t})\frac{1}{n}\sum_{t}^{n} = t + 1 e_t\, e_{t-1}$$

إذ N يمثل حجم العينة

إن هذا الإختبار غير حساس لعدم توفر شروط الحد العشوائي التقليدي و كذلك لايسمح لأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير و مرتبطة ذاتيا .

ثانيا : إختبارات التكامل المشترك

يمكن أن يقال أن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن و علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو أنها تعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل .

و تتخلص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين Xt و Yt في أنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي :

$$x_t \sim I(d)$$

$$y_t \sim I(d)$$

إذ يوجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل : $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ وهذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b)حيث (b< d) ففي هذه الحالة يوجد تكامل مشترك بين Xt و Yt من الدرجة (b ; d) و نكتب :
$X_t , Y_T \sim CI\ (d, b)$

و تسمى الدالة : $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة إنحدار التكامل المشترك، و يمكن أن تعمم الفكرة إلى أكثر متغييرين و في هذه الحالة فإن شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق و إن ما يشترط أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة . (كنعان، 2012 ، ص154)

توجد العديد من الإختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها :

أ. إختبار جوهانسن _جيسلس

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك ، إقترح (johansen 1988) إختبار يعتمد على القيم الذاتية للمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين : (عريش، 2011.ص85)

الخطوة الأولى : حساب البواقي $\widehat{U_t}$ و $\widehat{V_t}$ و من خلال النموذجين التاليين :

الإنحدار الأول : $\nabla Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{A}_2 \nabla Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \nabla Y_{t-p} + U$

الإنحدار الثاني : $\nabla Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{A}_2 \nabla Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \nabla Y_{t-p} + U$

مع : $Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \cdots \\ \cdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}$

U_t و V_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k ;n) حيث k هو عدد المتغيرات و nعدد الشاهدات .

الخطوة الثانية :حساب مصفوفات" التباين _ التباين المشترك" التي تسمح بحساب القيم الذاتية نقوم بحساب أربعة مصفوفات ذات بعد (k ; k) إنتلاقا من بواقي التقدير $\widehat{U_t}$ و $\widehat{V_t}$

$$\widehat{\sum}_{UU} = (1/n) \sum_{t=1}^{T} U_t \grave{U}_t$$

$$\widehat{\sum}_{VV} = (1/n) \sum_{t=1}^{T} V_t \grave{V}_t$$

$$\widehat{\sum}_{UV} = (1/n) \sum_{t=1}^{T} U_t \grave{V}_t$$

$$\widehat{\sum}_{VU} = (1/n)\sum_{t=1}^{T} V_t \grave{U}_t$$

و يتم على K قيمة ذاتية للمصفوفة n ذات بعد (k ; k) التي يمكن حسابها كما يلي :

$$M = \widehat{\sum}_{VV}^{-1}\widehat{\sum}_{\mathrm{VU}}\widehat{\sum}_{\mathrm{UU}}^{-1}\widehat{\sum}_{\mathrm{UV}}$$

و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، إقترح (johansen and juselius) إجراء إختبارين .

3. الأول إختبار الأثر (Trace) لإختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q، و تحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الإختبار من العلاقة التالية :

$$\lambda_{\mathrm{trace}} = -\mathrm{T}\sum_{\mathrm{i=r+1}}^{\mathrm{p}} \ln\left(1-\hat{\lambda}_{\mathrm{i}}\right)$$

حيث λ_p ,....., λ_{r+1} هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p-r و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r، أي أن عدد المتجهات يقل أو يساوي r .

4. الإختبار الثاني هو إختبار القيمة الذاتية القصوى (λ_{max}) التي تحسب إحصائيته بالعلاقة التالية :

$$\lambda_{\max}(\mathrm{r},\mathrm{r}+1) = -\mathrm{T}\ln\left(1-\hat{\lambda}_{\mathrm{r+1}}\right)$$

و يجرى إختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك . (Mamdoouh,1999,p9)

المطلب الثاني : التعريف بأداة الدراسة و مراحلها

سينتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالأداة الأساسية في الدراسة .

أولا : التعرف على أداة الدراسة

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام1981 م، حيث كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول (Identification) للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية(Exogenes)، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

لذا اقترح Sims نموذج جديد تعامل فيه جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

وهذا النموذج الذي اقترحه يسمى بأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

إن نموذج var يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها (t=1,2 ,……,T) و إن مجموعة من المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده (kx1) ، إذ أن عناصر هذا المتجه هي مجموعة من المتغيرات (Y_{it}).

يمكن تمثيل متجه الإنحدار الذاتي من الرتبة (p) و يسمى متجه الإنحدار الذاتي بإرتداد زمني مقداره (p) بصيغة الأتية :

$$Y_t = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots\dots\dots\dots + A_p Y_{t-p} + e_t$$

إذ أن :

C : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الإنحدار الذاتي الذي أبعاده (kx1) .

A_i : مصفوفة ذات أبعاد (kxk) لكل (i=1 ,2 ……p).

e_t : متجه أبعاده (kxk) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ($Ee_t = 0$) و أن $Ee_t\acute{e}_t = \boldsymbol{\Omega}$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها (n.n)، و أن $Ee_t\acute{e}_{t-k} = \mathbf{0}$ **لكل** (k)، أي لا تعتمد على الزمن.

و للتبسيط يمكن كتابة المعادلة (1) عندما (p=2)أي var =2 بالصيغة الأتية : (صفاء، 2008،ص22)

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{1t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} C_1 \\ C_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} A_{12} \\ A_{21} A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

و يمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالتالي :

$$Y_{1t} = C + A_{11} Y_{1t-1} + A_{12} Y_{2t-1} + \cdots + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = C + A_{21} Y_{1t-1} + A_{22} Y_{2t-1} + \cdots + \varepsilon_{2t}$$

يلاحظ من المعادلتين أنهما عبارة عن معادلتين إنحدار للمتغيرين (Y_{1t} , Y_{2t}) على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا و عليه يمكن القول أن var(p) ماهو إلا منظومة من المعادلات الغير مرتبطة ظاهرايا .

ثانيا : تحليل التباين و دوال الإستجابة

و سينتعرف إليهما في ما يلي :

أ. تحليل التباين

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب و تحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص لكل متغير على حدا، و لمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي .

بعدما تصبح الصدمات طبيعية يتم تحليل الإستجابة بواسطة النموذج : (شيخي، 2011،ص212)

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$$

خطأ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية :

$$Y_{t+h} - \mathrm{E_t}(\mathrm{Y_{t+h}}) = \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{h-1}} \mathrm{M_i V_{t+h-i}}$$

إذا كانت صدمة معينة على ε_{1t} لا تؤثر على تباين خطأ Y_{1t} مهما تكن h، فمن المحتمل أن Y_{2t} متغير خاجي بإعتبار أن Y_{2t} و ε_{1t} مستقلان و عكس ذلك إذا كانت لصدمة معينة على ε_{1t} أثر كبير على تباين خطأ Y_{2t} فإن هذا الأخير متغير داخلي .

ب. دوال الإستجابة

إن الطريقة الأخرى لتعرف على السلوك الحركي لنموذج هي من خلال دوال الإستجابة الفورية، حيث توضح تأثير صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد لأحد المتغيرات (أي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية و المستقبلية لمتغيرات النموذج .

عندما تكون المتغيرات مستقرة و متكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة و أن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود إلى التوازن شريطة عدم حدوث صدمة في نفس الوقت، فعند حدوث صدمة مقدارها إنحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين فإن دالة الإستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية و المستقبلية لذلك المتغير .(نوال، 2011،ص 183)

ثالثا : إختبار السببية

و تتمثل في ما يلي :

أ. إختبارات السببية حسب مفهوم غرانجر(GANGER)1969 :

يستخدم إختبار (GANGER) لتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة (Feed Back) أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الإقتصادية المراد دراستها .

و للقيام بهذا الإختبار نتبع الخطوات التالية :

1. لنعتبر نموذج شعاع الإنحدار الذاتي المكون من المتغيرتين Y_{1t} و Y_{2t} و درجة التأخير هي p أي أن :

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ \mathrm{y_{2t}} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mathrm{a_0} \\ \mathrm{b_0} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mathrm{a_1^1} & \mathrm{b_1^1} \\ \mathrm{a_1^2} & \mathrm{b_1^2} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \mathrm{y_{1t-1}} \\ \mathrm{y_{2t-1}} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} \mathrm{a_p^1} & \mathrm{b_p^1} \\ \mathrm{a_o^2} & \mathrm{b_p^2} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \mathrm{y_{t-p}} \\ \mathrm{y_{t-p}} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

حيث أن : $\mathrm{a_0}$, $\mathrm{b_0}$, $\mathrm{a_i^1}$, $\mathrm{a_i^2}$, $\mathrm{b_i^1}$, $\mathrm{b_1^2}$ (i=1,2,……,p) هي معالم النموذج .

2. المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t} إذ كانت الفرضية محققة : $H_0: \mathrm{b_1^1} = \mathrm{b_2^1} \ldots\ldots = \mathrm{b_p^1} = 0$
3. المتغيرة Y_{1t} لا تسبب المتغيرة Y_{2t} إذ كانت الفرضية محققة : $H_0: \mathrm{a_1^2} = \mathrm{a_2^2} \ldots\ldots = \mathrm{a_p^2} = 0$

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في أن واحد، أي أن المتغيرة Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t} و فينفس الوقت Y_{2t} تسبب المتغيرة Y_{1t}، فإنه بإمكاننا القول أنه توجد علاقة تغذية مرتددة أو عكسية (علاقة تبادلية) .(عبدلي،2007، ص148)

ب. سببية سيمس (sims)

قام سيمس سنة 1980 بوضع إختبار يختلف قليلا عن إختبار غرانجر، فإذا كانت القيم المستقبلية ل :

X_{1t} تسمح بتفسير القيم الحالية ل : X_{2t} فإن X_{2t} هي سبب X_{1t} و هذا ما تترجمه الصيغة التالية : (بوشنة،2016،ص35)

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1t}^1 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1t}^2 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 x_{2t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 x_{1t-i} + \varepsilon_{2t}$$

المتغيرة X_{1t} لا تسبب المتغيرة X_{2t}، إذا كانت الفرضية التالية مقبولة :

$$H_0 = b_1^2 = b_2^2 \dots b_p^2 = 0$$

-المتغيرة X_{2t} لا تسبب المتغير X_{1t}، إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0 = \mathrm{b}_1^1 = \mathrm{b}_2^1 = \cdots \mathrm{b}_\mathrm{p}^1 = 0$$

من خلال ماسبق تم التعرف على الأدوات المستعملة في الدراسة و هي متمثلة في إختبارات الإستقرارية و إختبارات التكامل المشترك أما الأداة الأساسية المستخدمة في الدراسة هي تقنية شعاع الإنحدار الذاتي "VAR".

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

سيتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً لنتائج الدراسة القياسية كمرحلة أولى، ثم مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي و الاحصائي لها، واختبار توفقها من الناحيتين السابقتين من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، قسمت الدراسة الى قسمين يشمل القسم الاول دراسة استقرارية السلاسل المكونة للنموذج واختبار وجود علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات وبعد التأكد من النموذج الملائم لبيانات الدراسة إختبار خلوه من مشاكل القياس المختلفة، أما القسم الثاني فسيرتكز على دراسة العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العمومي والتنويع الإقتصادي من خلال تقدير نموذج أشعة الإنحدار الذاتي بناءً على درجة التأخير المثلى ثم تحليل التباين ودوال الاستجابة مع اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية

من خلال هذا المطلب سيتم التركيز فقط على عرض نتائج الدراسة القياسية بناءً على التقسيم المذكور سلفا، حيث سيتم عرض نتائج تشخيص النموذج المعتمد في الدراسة من خلال التأكد من تحقق فرضياته في بيانات الدراسة، ثم تقدير النموذج وقياس أثر الصدمات الهيكلية في متغيرات الدراسة.

أولا : الاختبارات التشخيصية

تعتبر هذه المرحلة أساسية في اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة اولى ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم بناءا على نتائج اختبار التكامل المشترك لـــ: (johensen) اذا كانت السلاسل لزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

أ. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال تعريف السلاسل الزمنية المستقرة كما اسلفنا الذكر، هي تلك السلاسل التي لا تحوي جذراً أحاديا (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه بالاعتماد على عدة إختبارات وأوسعها إنتشاراً في الأوساط الاكاديمية إختبارين هما:

- Pp: فيليبس بيرون Phillips Perron
- ADF: ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller

ويعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

$$\begin{cases} \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)}.....H_0 \\ \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي)}.....H_1 \end{cases}$$

يتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار (ADF) و (Pp) أكبر من القيمة المجدولة.

باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار P-VALUE حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop أكبر من (0.05)، والنتائج موضحة بالتفصيل لإختبارات الإستقرارية عند المستوى والفرق الأول في الجداول الموالية:

غير معنوي (no) .معنوي عند مستوى المعنوية 1%(***) ;معنوي عند مستوى المعنوية 5%(**) ;معنوي عند مستوى المعنوية 10%(*)

جدول رقم(3-2): اختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى[1]

إختبار فيلبس بيرون لجذر الوحدة		
عند المستوى I(0)		
	HH	DEP
في وجود قاطع	1.7351	-1.5152	t-Statistic
	0.9993	0.5082	***Prob.***
	n0	n0	
في وجود إتجاه عام و قاطع	-2.3038	-1.6591	t-Statistic
	0.4156	0.7364	***Prob.***
	n0	n0	
غياب القاطع و الإتجاه العام	3.6501	-0.7256	t-Statistic
	0.9997	0.3911	***Prob.***
	n0	n0	
إختبار ديكي فولر لجذر الوحدة (ADF)		
في وجود قاطع	1.2519	-1.4980	t-Statistic
	0.9973	0.5167	***Prob.***
	n0	n0	
في وجود قاطع واتجاه عام	-2.3196	-1.7732	t-Statistic
	0.4079	0.6844	***Prob.***
	n0	n0	
غياب القاطع والاتجاه العام	2.6142	-0.7414	*t-Statistic*
	0.9965	0.3842	***Prob.***
	n0	n0	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وعند إجراء الفروقات الأولى تم التوصل الى النتائج التالية

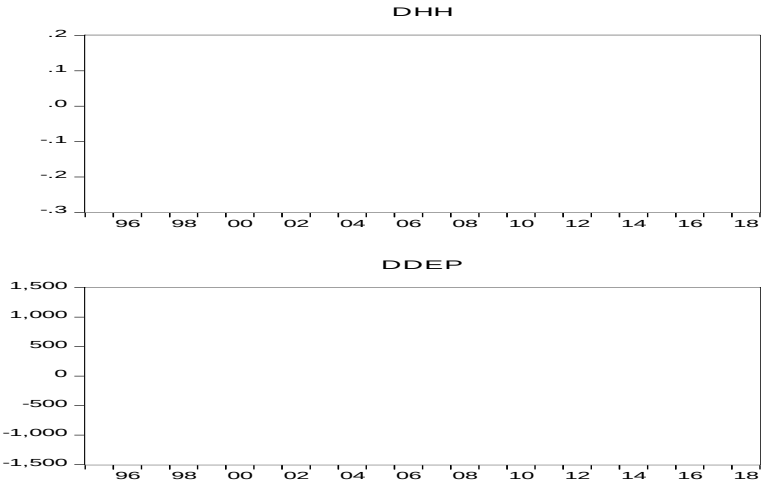
الجدول رقم(4-2): اختبار Pp لمتغيرات الدراسة عند اجراء الفروقات الاولى

اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة		
عند الفرق الأول I(1)		
	d(HH)	d(DEP)
في وجود قاطع	-5.5765	-5.1350	t-Statistic
	0.0002	0.0005	***Prob.***
	***	***	
في وجود قاطع واتجاه عام	-8.5116	-7.8793	t-Statistic
	0.0000	0.0000	***Prob.***
	***	***	
غياب القاطع والاتجاه العام	-3.5644	-5.2410	t-Statistic
	0.0011	0.0000	***Prob.***
	***	***	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة بعد اجراء الفروقات:

الشكل رقم(2_8) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقر



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ب. دراسة علاقة التكامل المشترك

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب تحديد درجة تأخير المثلى للنموذج، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية، ويتم الحكم على درجة التأخير المثلى للنموذج من خلال اقل القيم لأغلبية المعايير المعتمدة في لهذا الغرض وكانت النتائج كما يلي:

- **تحديد درجة التأخير**

الجدول رقم(2_5): نتائج اختبار تحديد درجة التاخير التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-165.8386	NA	66720.87	16.78386	16.88343	16.80330
1	-126.8886	66.21493	2033.822	13.28886	13.58758*	13.34718
2	-124.0707	4.226980	2328.461	13.40707	13.90493	13.50425
3	-116.0300	10.45287*	1618.119*	13.00300*	13.70001	13.13906*
4	-112.5118	3.870025	1833.947	13.05118	13.94734	13.22612

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

- **اختبار التكامل المشترك لـــــجوهانسن و جسيلس:**

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، يقترح (Johansen and Jusellius) اختبارين وهما: اختبار الأثر (Trace Test)، وإختبار الإمكانية العظمـى (Max-Eigen) ويمكن تلخيص تتائج الاختبارين في الجداول التالية:

الجدول رقم (2_6): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و جسيلس

اختبار الأثر(Trace)			
الفرضيات الصفرية	القيمة الإحصائية(Trace)	القيمة المجدولة	Prob.**
*عدم وجود علاقة	14.13697	15.49471	0.0793
At most 1 *	1.654271	3.841466	0.1984
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level			

اختبار (Maximum Eigenvalue)			
الفرضيات الصفرية	إحصائية Max-Eigen	القيمة المجدولة	Prob.**
None	12.48270	14.26460	0.0938
At most 1	1.654271	3.841466	0.1984
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ج. اختبارات مشاكل القياس:

تهدف هذه الخطوة الى التأكد من صلاحية النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي قد تؤدي الى نتائج مضللة وما يعرف بالإنحدار الزائف، ولذلك من خلال هذه المرحلة سيتم التأكد من عدم مشاكل الإرتباط الذاتي وعدم ثبات التباين بالإضافة الى التوزيع الطبيعي للبواقي.

1. اختبار الإرتباط الذاتي بين الإخطاء:

تم الإعتماد على إختبار مضاعف لاغرانج (LM-test) وذلك للتأكد من غياب مشكل الإرتباط الذاتي بين بواقي التقدير بناء على التأخيـــــــر من الفتـــــرة الأولى حتى الفترة الثامنـــــة، ونتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2_7): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests)

h	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	6.024707	4	0.1973	1.661394	(4, 20.0)	0.1983
2	4.563535	4	0.3351	1.213654	(4, 20.0)	0.3361
3	0.683095	4	0.9534	0.165316	(4, 20.0)	0.9535
4	6.366209	4	0.1734	1.770607	(4, 20.0)	0.1744
5	7.248496	4	0.1233	2.061125	(4, 20.0)	0.1242
6	1.184549	4	0.8806	0.290142	(4, 20.0)	0.8809
7	12.56406	4	0.0136	4.095016	(4, 20.0)	0.0139
8	5.871868	4	0.2089	1.613088	(4, 20.0)	0.2100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

2. اختبار ثبات تباين الأخطاء:

من بين المشاكل الشائعة في نماذج الإنحدار عموما هو مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، فمن الافتراضات الرئيسية لهذه النماذج أن تباين الخطأ δ يمثل قيمة ثابتة عبر الزمن، وعدم تحقق هذا الافتراض والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد ثبات تباين الاخطاء بالإعتماد على اختبار بناء على إحصائية كاي تربيع، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2_8): نتائج إختبار ثبات تباين الأخطاء

Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
42.40212	36	0.2143

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:

نهدف من هذا الإختبار التأكد من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إحصائية Jarque-Bera والنتائج موضحه في الجدول أسفله:

الجدول رقم (2_9): نتائج اختبار (Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	1.527939	2	0.4658
2	0.910968	2	0.6341
Joint	2.438907	4	0.6556

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ثانيا : عرض نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج Var

أ. تقدير نموذج VAR :

بعد التأكد من صلاحية النموذج للتحليل بناء على درجة التحديد المثلى المحددة سلفا؛ الجدول الموالي يوضح قيم مقدرات نموذج أشعة الإنحدار الذاتي واشاراتها وكذا بعض الاحصائيات الخاصة بالتقدير والموافق للبيانات المدرجة في الدراسة مع فترة ابطاء ثلاث فترات (سنوات)

جدول رقم (2_10): تقدير نموذج ال VAR

	HH	DEP
HH(-1)	0.550505	2494.966
	(0.24901)	(1458.91)
	[2.21077]	[1.71015]
HH(-2)	0.016663	-314.0432
	(0.31295)	(1833.50)
	[0.05325]	[-0.17128]
HH(-3)	0.308444	1734.411
	(0.23672)	(1386.91)
	[1.30298]	[1.25055]
DEP(-1)	-4.76E-05	0.522338
	(3.5E-05)	(0.20600)
	[-1.35467]	[2.53561]
DEP(-2)	2.92E-06	-0.155625
	(4.3E-05)	(0.25217)
	[0.06778]	[-0.61714]
DEP(-3)	3.09E-05	0.777349
	(3.7E-05)	(0.21931)
	[0.82682]	[3.54457]
C	0.095631	-713.7953
	(0.06657)	(390.049)
	[1.43645]	[-1.83002]
R-squared	0.751026	0.980928
Adj. R-squared	0.644322	0.972755
Sum sq. resids	0.078070	2679816.
S.E. equation	0.074675	437.5105
F-statistic		
	28.94641	
	-1.741960	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

بهدف دراسة مدى معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في النموذج والتفسير الاقتصادي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والجدول التالي يوضح نتائج التقدير .

جدول رقم (2_11): تقدير نموذج (VAR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

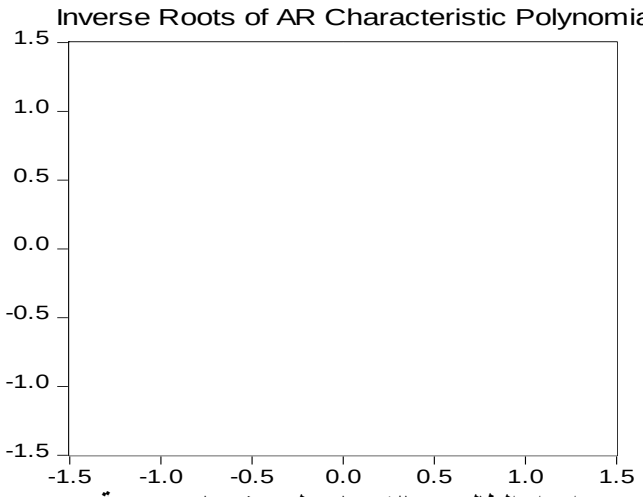
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.550505	0.249011	2.210770	0.0354
C(2)	0.016663	0.312946	0.053246	0.9579
C(3)	0.308444	0.236721	1.302982	0.2032
C(4)	-4.76E-05	3.52E-05	-1.354672	0.1864
C(5)	2.92E-06	4.30E-05	0.067775	0.9464
C(6)	3.09E-05	3.74E-05	0.826823	0.4153
C(7)	0.095631	0.066574	1.436448	0.1620
C(8)	2494.966	1458.913	1.710154	0.0983
C(9)	-314.0432	1833.501	-0.171281	0.8652
C(10)	1734.411	1386.913	1.250555	0.2214
C(11)	0.522338	0.206001	2.535610	0.0171
C(12)	-0.155625	0.252172	-0.617136	0.5421
C(13)	0.777349	0.219307	3.544566	0.0014
C(14)	-713.7953	390.0487	-1.830016	0.0779
R-squared	0.751026	R-squared		0.980928
Adjusted R-squared	0.644322	Adjusted R-squared		0.972755
S.E. of regression	0.074675	S.E. of regression		437.5105
Durbin-Watson stat	1.900320	Durbin-Watson stat		2.356926
الشعاع الأول: التنويع الاقتصادي متغير تابع		الشعاع الثاني: الانفاق العمومي متغير تابع		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ب. دراسة الإستقرارية الهيكلية نموذج VAR:

قبل البدء في عرض نتائج الصدمات الهيكلية وإختبارات السببية وجب التأكد من مدى الإستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر، وذلك بتطبيق إختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الإنحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الإختبار:

الشكل رقم (2_9): اختبارات استقرارية النموذج المقدر



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

ج. دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر:

سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار السببية (Test Granger Causality) وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم(2_12): نتائج اختبار العلاقة السببية بين التنويع الإقتصادي والانفاق العمومي

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause HH	21	2.35464	0.1160
HH does not Granger Cause DEP		4.09736	0.0278

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

أ. دوال الاستجابة ونحليل التباين:

1. تحليل التباين:

يشير تحليل التباين الى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (التنويع الاقتصادي)، والمتغير المستقل المعبر عن حجم الانفاق العام في الجزائر.

الجدول رقم(2_13): جدول تحليل التباين

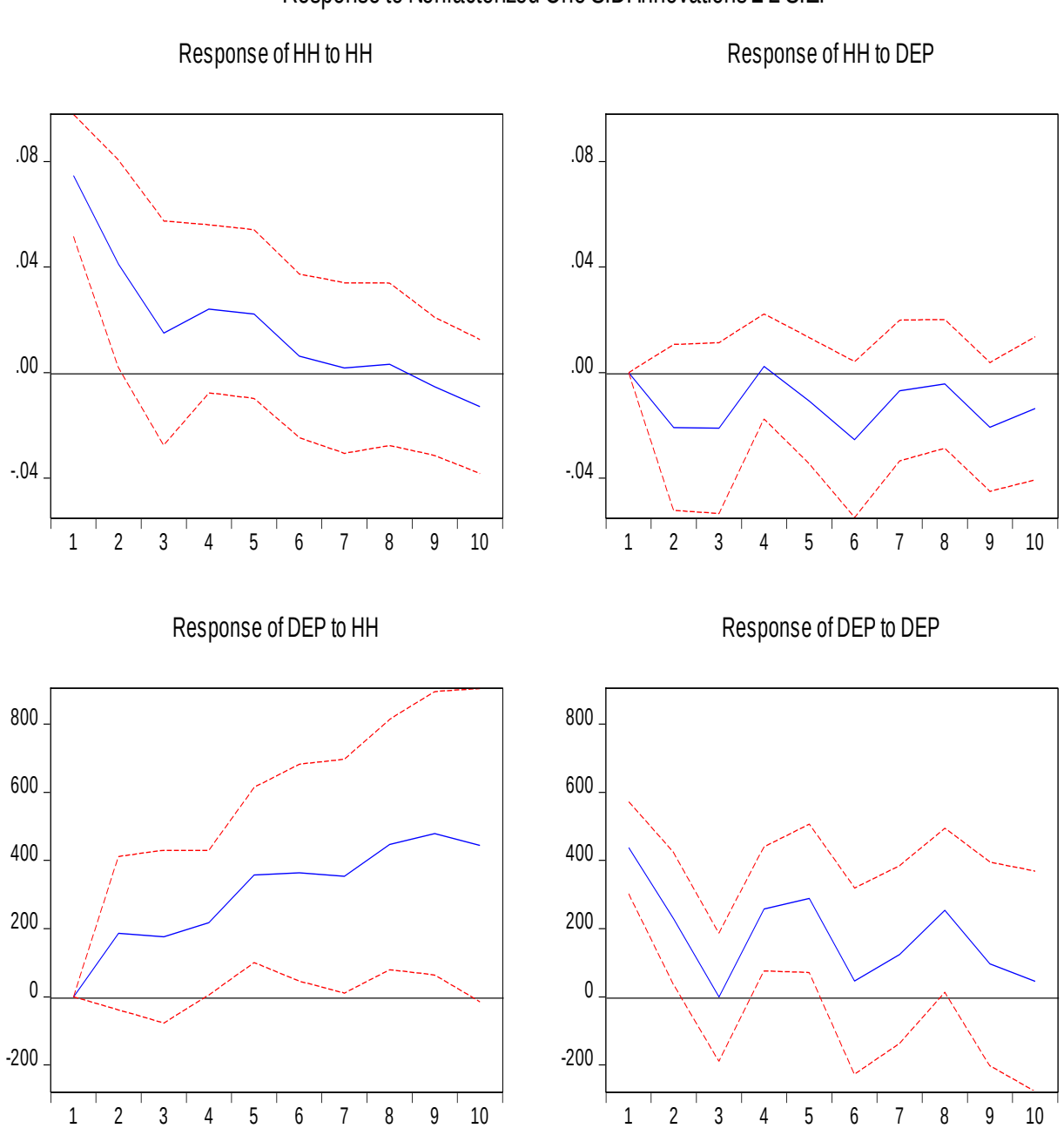
Period	S.E.	HH	DEP
1	0.074675	100.0000	0.000000
2	0.088842	94.56719	5.432805
3	0.092915	89.95034	10.04966
4	0.095957	90.52111	9.478886
5	0.099331	89.99939	10.00061
6	0.102894	84.66230	15.33770
7	0.103146	84.30580	15.69420
8	0.103299	84.18021	15.81979
9	0.105359	81.00062	18.99938
10	0.106828	79.92520	20.07480

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

2. دوال الاستجابة:

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة في الاشكال اسفله والتي تعبر عن استجابة كل متغير داخلي للصدمات الخاصة به والصدمات في المتغيرات المدرجة في الدراسة، والنتائج موضحة في اجدول التالي:

الشكل رقم (2_10): دوال الاستجابة



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى تحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق، حيث يتم تحليل نتائج دراسة الإستقرارية في المرحلة الأولى ثم التعليق على نتائج إختبارات مشاكل القياس، وفي الأخير تحليل نتائج الدراسة الديناميكية للنموذج المقدر من الناحيتين الإحصائية والقياسية .

أولا: تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية

و يكمن توضيحها كما يلي :

أ. تحليل نتائج دراسة الاستقرارية:

من خلال الاختبارين السابقين (ADF-Pp) والموضحة في الجدولين رقم (1 و 2) يمكن ان نستخلص ما يلي:

نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق العمومي (DEP) و كل من ومؤشر التنويع الإقتصادي (HH)، عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث ان القيم المحسوبة للاختبارين اكبر من القيم المجدولة لها (انظر الملحق رقم 1 و 2)، كما ان القيم الحرجة (Prop) الخاصة بإحصائية ستودنت للنماذج الثلاث الخاصة بإختبار (PP) لكل من (DEP و HH) بلغت على التوالي (0.39 و 0.99 للنموذج الأول)، (0.50 و 0.99 للنموذج الثاني) و (0.73 و 0.41 في حالة وجود قاطع وإتجاه عام) وهي كلها اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبشكل عام فالسلسلتين الزمنيتين لكل من الإنفاق العام ومؤشر التنويع الاقتصادي غير مستقرتين عند المستوى من النوع DS، وبهدف الحصول على سلاسل مستقرة وجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

وعند اجراء الفروقات من الدرجة الاولى I(1)، نلاحظ استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر التنويع الاقتصادي عند الفرق الأول، بناء على اختباري (PP و ADF) عند مستوى المعنوية.5% وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لان القيمة الإحتمالية الخاصة بإحصائية ستودنت للإختبارين وفي متغيري الدراسة أقل من مستوى الدلالة (0.05).

فيما يخص متغير الإنفاق العموميي، فقد ظهر نوع من التناقض بين إختبار (ADF) و (PP)، حيث بينت نتائج إختبار (PP) أن هذا المتغير مستقر عند الفرق الأول في النماذج الثلاث لهذا الإختبار، حيث أن القيم الإحتمالية لإحصائية ستودنت (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) أقل من (0.01)، في حين أن إختبار (ADF) أظهر أن سلسة الإنفاق العمومي غير مستقرة في النموذج الأول (عدم وجود قاطع وإتجاه عام) أين بلغت القيم الإحصائية لستودنت $-0.37 =$ □□□□ بـــقيمة إحتمالية بلغت (0.53)، وهي اكبر من القيمة الحرجة (0.05).

وبناء على هذا التناقض بين الاختبارين فيما يخص نتائج دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول، سيتم الاعتماد على نتائج اختبار (PP) باعتباره اكثر دقة من اختبار (ADF) ، بالإضافة الى ان السلسلة مستقرة في النموذجين الأول والثاني حسب اختبار (ADF)، والجدول التالي يوضح درجة الفروقات اللازمة لاستقرار متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2_14): نتائج دراسة الإستقرارية

المتغير	درجة الفروقات I
التنويع الاقتصادي GDPPD	**1**
الإنفاق العموميMD	**1**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج اختبارات الإستقرارية

من خلال نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت ان السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة I_1، وبالتالي إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك واحتمال وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل، وبهدف التحقق من هذه الفرضية للحكم على نوع النموذج التي تتوافق فرضياته مع البيانات المدرجة في الدراسة، من جهة ثانية نستنتج أيضا من إختبارات الإستقرارية ان المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى فلا يمكن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة لاختلال احد فرضياته وهي ان تكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع مستقرة عند المستوى.

ب. تحليل نتائج إختبارات التكامل المشترك:

قبل البدء في إختبارات التكامل المشترك وجب تحديد درجة تأخير مثلى على أساسها تتم الإختبارات، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3): درجة التأخير المثلى هي (t-3) اي التأخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرين وذلك بناء على ان اقل قيمة لأغلب المعايير المستخدمة في عملية المفاضلة والتي كانت عند التأخير بثلاث سنوات (Lag = 3).

من خلال الجدول رقم (4) الخاص بإختباري التكامل المشترك يمكن قبول فرضية العدم H_0^1 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك لان القيم المحسوبة للاختبارين اختبار الاثر واختبار القيمة الذاتية العظمى على التوالي(14.13 و 12.48) أقل من القيم المجدولة لهما (15.49 و 14.26) عند مستوى معنوية 5% ورفض الفرضية H_0^2 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الاقل لان القيم المحسوبة للاختبارين اقل من القيم المجدولة.

بناء على نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك فلا يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العمومي والتنويع الاقتصادي، أي أن التغيرات في مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل لن تتزامن والتغيرات في الإنفاق العمومي بالقياس مع المعلومات المستوحاة من المشاهدات السابقة.

وكخلاصة للإختبارات التشخيصية فنموذج أشعة الإنحدار الذاتي هو الأنسب لقياس أثر الإنفاق العمومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية وخلوه من مشاكل القياس المختلفة.

ج. تحليل نتائج إختبارات مشاكل القياس:

1. تحليل نتائج إختبار LM-test:

يظهر إختبار LM-test الموضح ي الجدول رقم (4)، والذي يعتمد على إحصائيتي (LRE) و (Rao F) عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي في النموذج المقدر على إعتبار أن القيم الإحتمالية للإحصائيتين حتى الإبطاء السادس كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي.

2. تحليل نتائج إختبار عدم ثبات تباين الإخطاء:

بالرجوع الى الجدول رقم (5) بلغت القيمة الإحصائية لـ ($\aleph^2 = 42.40$) بقيمة حرجة لهذا الاختبار بلغت (0.8824)، وهي اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

3. تحليل نتائج إختبار Jarque-Bera:

من الجدول رقم (6) يمكن قبول فرضية العدم تنص بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية $Jarque - Bera_{stat} = 2.43$ وهي غير دالة إحصائيا على إعتبار أن القيمة الإحتمالية لهذا الإختبار (0.65) وهي اكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي:

أ. التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال مخرجات برنامج EVIEWS 10 الموضحة في الملحق رقم (4-3) والجدولين رقم (7 و 8) يمكن إستنتاج التالي:

- **من الناحية الإحصائية:**

✓ **النموذج الأول (الشعاع الأول) أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي:**

بالنسبة لهذا ال من خلال الجدول رقم (7) بلغت قيمة إحصائية فيشر (F=120.01) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي فالنموذج معنوي من الناحية لكلية، بالإضافة الى أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة، حيث أن الإنفاق الحكومي يفسر 75% من تغيرات مؤشر التنويع الإقتصادي والنسبة لباقية 25% عوامل غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في مركبة الخطأ؛ فيما يخص المعنوية الجزئية والموضحة في الجدول رقم (8)، عدم معنوية كل المعلمات المقدرة لأن القيم الإحتمالية لإحصائية ستودنت تجاوزت القيمة الحرجة (0.05)، بإستثناء المعلمة المرتبطة بمؤشر التنويع الإقتصادي بإبطاء سنة واحدة والتي كانت قيمتها الإحتمالية (0.03).

من جهة ثانية فإن قيمة إحصائية DW=1.90 وهي قريبة الى القيمة (2)، وهو ما يؤكد نتائج إختبار LM-test، ويفند إمكانية وجود إنحدار زائف في النموذج المقدر.

✓ **النموذج الثاني (الشعاع الثاني) أثر التنويع الاقتصادي على الإنفاق العام:**

من خلال الجدول رقم (7) بلغت قيمة إحصائية فيشر (F=120.06) وهي أكبر من القيمة الجدولية () عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي فالنموذج معنوي من الناحية لكلية، كما بلغت قيمة معامل التحديد 99,0 $=R^2$ أي أن القدرة التفسيرية لنموذج 99%، وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى أن المتغير المستقل في هذه الحالة التنويع الاقتصادي يفسر 99% من تغيرات حجم الإنفاق العام، والنسبة الباقية 1% فيعود الى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في حد الخطأ العشوائي، ويمكن أن نلاحظ أيضا الخلال عملية تقدير أن قيمة إحصائية DW= 2.35 وهي أيضا قريبة من القيمة 2 الأمر الذي يؤكد عدم وجود هذه المشكلة في النموذج، في ما يخص المعنوية الجزئية فقد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائيا لبعض معاملات النموذج الثاني، حيث اظهرت نتائج التقدير ان المعلمة المرتبطة بحجم الإنفاق العام بإبطاء سنة واحدة وإبطاء ثلاث سنوات معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار ستودنت للمعلمتين على التوالي (2.53، 3.54)، وهي دالة من الناحية الإحصائية، حيث أن القيمة الإحتمالية لهذا الإختبار أقل من مستوى الدلالة 5%، ومن جهة ثانيه فان المعلمة المرتبطة بمؤشر التنويع الإقتصادي بإبطاء سنة كانت دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة 10%، وذلك لأن القيم الإحتمالية الخاصة بإحصائية ستودنت بالنسبة لهذه المعلمة أقل من (0.1)، وبشكل عام فهذا النزذج مقبول من الناحية الإحصائية.

- **من الناحية الإقتصادية:**

✓ **النموذج الأول (الشعاع الأول) أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي:**

بناء على نتائج التحليل الإحصائي والموضحة في الخطوة السابقة، والتي أظهرت غياب المعنوية الإحصائية عن المعلمات المرتبطة بحجم الإنفاق العمومي من الإبطاء الأول حتى الإبطاء الثالث، وبالتالي يمكن الجزم لعدم وجود أي أثر للإنفاق العمومي على تنويع الاقتصاد الجزائري، وهذه النتيجة مقبولة ومنطقية من الناحية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بالإعتماد على خصوصيات الاقتصاد الجزائري، حيث أن استمرار قطاع التعدين، بما فيه استخراج النفط والغاز، في هيمنته، وزاد حجمه النسبي أكثر خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي يفيد بأن تنويع الاقتصاد لا يزال هدفا بعيد المنال. يعد التنويع الاقتصادي واحدة من أكبر المعضلات التي تواجهه الاقتصاديات عالميا، فسعت في سبيل تحقيقه وتجسيده واقعيا بتجنيد كل الإمكانات المتاحة لها، مرتكزة في ذلك على الإنفاق العام لما تسهم به من تنويع إنتاجي من خلال الإنفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة، وترقية وتنويع للصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية وإعانات إنتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى، و كذلك إن الإنفاق العمومي يؤثر بشكل إيجابي من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخطط الخماسي لتنمية على كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات ، و ذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا من برنامج الإنفاق العام لقطاع البناء و الأشغال العمومية في ما يخص إنشاء و تطوير البنى التحتية و الهياكل القاعدية ، و هو ما يعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية قطاع النقل ، الإتصالات و التجارة ، وكما تم الإشارة سابقا فإن الإنفاق الزائد في دعم المحروقات أدى إلى تشويه الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات التي تستعمل الطاقة ورأس المال في شكل كثيف، على حساب الصناعات التحويلية والخدمات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، كل هذه العوامل أدت إلى عدم وجود أثر لسياسة الإنفاق العام الى خلق توازن بين مختلف القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني، وبالتالي تحسين مؤشر التنويع الاقتصادي.

النموذج الثاني (الشعاع الثاني) أثر التنويع الاقتصادي على الإنفاق العام:

في النموذج الثاني والذي يقيس أثر التنويع الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر فقذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لهذا النموذج وجود أثر طردي لمؤشر التنويع الاقتصادي على حجم الإنفاق العام، ويمكن قبول هذه النتيجة أيضا من الناحية الاقتصادية، حيث أن تحسن مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر يمثل زيادة في الإنتاج المحلي في قطاعات مختلفة، وبالتالي إيرادات إضافية موجهة للإنفاق، كما أن هذه الزيادة في إنتاج سلع محلية تمثل بديلا للمنتوجات التي كانت تستورد بأسعار مرتفعة.

فالتنويع الاقتصادي يزيد فرص الاستثمار ويقلل في ذات الوقت من مخاطرها، ويتأتى ذلك بتوزيع الإنفاق وعدم تركيزه في مجال محدد، كما أن الدولة تمتلك من القدرة ما يمكنها من التحكم في اتجاهات الاستثمار الخاص بما تقدمه من إعانات أو إعفاءات ضريبي، و كذلك إن التنويع يحمل في مضمونه التخلي التدريجي عن التركز سيما في القطاعات المتقلبة وهو ما يحمل في طياته زيادة في المكاسب المحققة. غير أن تجسيد هذا التنويع يتطلب توسعا إنفاقيا تكفله الدولة بما لها من إمكانيات تعجز المالية الخاصة عن توليها. كما أن التنويع الإقتصادي يجر الصادرات ما من شأنه الحد من خطر تصدير منتج وحيد أو عدد محدد من المنتجات بانخفاض العائدات التصديرية نتيجة انخفاض أسعارها مثلا .وتعمل سياسة الإنفاق على تجسيد هذا التنويع بتشجيع الاستثمار كان محليا أم أجنبيا.

ب. دراسة الإستقرارية الهيكلية لنموذج VAR

من خلال الشكل رقم (1) يظهر أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية، أي أن كل الجذور المقلوبة هي أقل من الواحد، وبالتالي يمكن الجزم بناء على إختبار الجذور المقلوبة بأن نموذج VAR(1) هو مستقر.

ج. دراسة العلاقة السببية بين متغيري الدراسة:

أظهرت نتائج إختبارات السببية الموضحة في الجدول (8) وجود علاقة سببية في إتجاه وحيد من التنويع الاقتصادي بإتجاه الإنفاق العمومي، حيث بلغت القيمة الإحصائية لفيشر (*4.09* = □□□□) والقيمة الحرجة لهذا الاختبار (0.02) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05) وبالتالي نقبل فرضيه العدم والتي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، نفس الملاحظة يمكن تسجيلها في الاتجاه المعاكس حيث ان القيمة

الإحصائية لـ: ($2.35 = $ □□□□□) وهي غير معنوية إحصائيا لأن قيمتها الإحتمالية اكبر من 0.05 غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، نتائج الإختبار السببية تؤكد النتائج المتوصل إليها في عملية التقدير حيث أن ارتفاع قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي يمكن أن يحفز الإنفاق العمومي بإعتباره موردا جديد متاحا للخزينة العمومية والذي يمكن إستغلاله في السياسة الإنفاقية العمومية، وغياب العلاقة السببية من الإنفاق العموميي بإتجاه التنويع الاقتصادي يترجم غياب الأثر في هذا الإتجاه.

د. **تحليل نتائج دوال الإستجابة وتفكيك التباين:**

- **تحليل أثر الصدمات في كل متغير وإنتقالها للمتغير الأخر:**

عند إحداث صدمة بـإنحراف معياري واحد على حجم الإنفاق العمومي، لا يستجيب مؤشر التنويع الإقتصادي خلال السنة الأول، مع بداية السنة الثانية ينخفض مؤشر التنويع الإقتصادي بشكل حاد ليصل الى أدنى مستوياته مع نهاية السنة الثالثة (2-)، ومع بداية السنة الرابعة يسجل مؤشر التنويع الإقتصادي زيادة سريعة حتى يتجاوز عتبة الصفر في أواخر نفس السنة، في الخمس سنوات الموالية يبقى مؤشر التنويع الإقتصادي يسجل نوعا من التذبذب بين الزيادة والنقصان دون أن يسجل أي قيم موجبة، ثم يتجه نحو الاستقرار مع نهاية الفترة.

في حين أن إحداث صدمة موجبة بمقدار إنحراف معياري واحد على مؤشر التنويع الإقتصادي، لا تسبب أيضا تأثير خلال السنة الأولى لإن الصدمة تحتاج الى فترة محددة حتى نلاحظ إستجابة المتغير المستهدف من الصدمة، بإعتبار أن العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي غير أنية، ثم يتجه حجم الإنفاق العام نحو الزيادة وبشكل حاد حتى تبلغ أعلى مستوياتها مع نهاية فترة الدراسة (السنة العاشرة).

- **تحليل نتائج تفكيك أخطاء التنبؤ:**

من خلال الجدول رقم (10) بظهر أن مؤشر التنويع الإقتصادي يفسر 100% من أخطاء الخاصة والإنفاق العام يفسر 0% وطلك خلال السنة المستقبلية الأولى (t+1)، وترتفع نسبة تفسير الإنفاق العام لأخطاء التنبؤ في مؤشر التنويع الإقتصادي في المدى المتوسط (t+5) لتبلغ 10% تقريبا، ، وفي الأجل الطويل السنة العاشرة (t+10) فترتفع نسبة تفسير الإنفاق العام لإخطاء التنبؤ في مؤشر التنويع الإقتصادي لتبلغ -: 20.07%، وما يمكن استخلاصه من خلال تحليل تباين أخطاء التنبؤ أن الإنفاق العمومي لا يؤثر بشكل مباشر على مؤشر التنويع الإقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط، بينما في المدى البعيد يمكن لزيادة حجم الإنفاق العمومي أن تلعب دورا إساسي في تنويع الاقتصاد المحلي.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة و مصادر جمع بيانات المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة القياسية، بعد ذلك دراسة ظاهرية لتطور النفقات العامة في خلال الفترة (1995_2018) حيث قمنا بمعرفة العوامل الرئيسة التي تؤثر في قيمة النفقات العامة و وجدنا أنها تتزايد بصفة مستمرة تقريبا، و كذلك تم التعرف على واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر حيث وجدنا أن الجزائر تتميز بتنويع إقتصادي قوي.

و من خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995_2018) و ذلك بإستخدام نموذجين الأول "أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي" و النموذج الثاني "أثر اتنويع الإقتصادي على الإنفاق العمومي" حيث تم إستخدام تقنية شعاع النحدار الذاتي في ذلك بإعتبارها من النماذج الدينامكية التي تعامل جميع متغيرات الدراسة، حيث توصلنا في النموذج الأول لعدم وجود أي أثر للإنفاق العمومي على تنويع الاقتصاد الجزائر، أما في النموذج الثاني فوجدنا أن هناك وجود أثر طردي لمؤشر التنويع الاقتصادي على حجم الإنفاق العام.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم صورة واضحة لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي خلال الفترة (1995_2018) ، و حتى يتم إدراك هذا التأثير تم تقسيم البحث إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول من هذه الدراسة الجانب النظري و المفاهيمي للنفقات العامة من خلال تعريفها و تقسيماتها و مبررات اللجوء إليها و محدداتها و قواعدها و كذلك تعرفنا على النفقة العامة في النظرية، و كذلك تعرضنا للإطار النظري لتنويع الإقتصادي من خلال مفهومه و أنواعه و مؤشراتهو محدداته و أليات و كذلك تعرفنا على الدراسات السابقة للإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي و أقمنها مقارنة بينهم و بين دراستنا .

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الجانب التحليلي و القياسي حيث قمنا بتعريف تحليل واقع كل من الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995_2018 و تقدير العلاقة بينهم، حيث نقيس التنويع الإقتصادي ب مؤشر هرفندل هيرشمان، كما عرض في هذا الفصل الجانب النظري لتقنية المستعملة متمثلة في نموذج شعاع الإنحدار الذاتي لتطبق على معطيات الإقتصاد الجزائري، إنطلاقا من دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة في الدراسة، مرورا بإختبار التكامل المشترك فتقدير النموذج الأمثل، وصولا إلى إختبارات السببية ،تحليل التباين و دوال الإستجابة، و كذلك تفكيك خطأ التنبؤ.

إختبار الفرضيات

لقد تمكن البحث بفصليه المتكاملين من الإجابة على الإشكلية الرئيسية،و إختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سردها على النحو التالي :

- **الفرضية الأولى : "** من أكبر العوامل المؤثرة في تطور الإنفاق العام في الجزائر هي أسعار البترول" لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و النفقات العامة فكلما زادت أسعار البترول زادت قيمة النفقات العامة و العكس صحيح،حيث أن إذا إنخفضت أسعار البترول أدى إلى إنخفاض العائدات النفطية و الفوائض المالية، و بالتالي إنخفاض معدل الإنفاق العام.
- **الفرضية الثانية : "** عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد وهو ما يخالف منطلق التنويع الاقتصادي" لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، فتنويع الإقتصاد يأتي من خلال تفعيل أدوات السياسة المالية،تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية العامة لدولة.
- **الفرضية الثالثة : "** من بين مبررات اللجوء إلى الإنفاق العمومي تدعيم الإستقرار على مستوى الإقتصاد الوطني " لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيغية للبطالة و التضخم في الإقتصاد القومي من خلال الإعانات و المساهمات المتقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي إرتفاعها من جهة إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ، و من جهة أخرى إفلاس الشركات و المؤسسات المنتجة ، و بتالي إرتفاع نسب البطالة.
- الفرضية الرابعة : "التنويع الإقتصادي يؤثر على الإنفاق العمومي بشكل طردي " لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، و ذلك بأن التنويع الإقتصادي يجر الصادرات ما من شأنه الحد من خطر تصدير منتج وحيد أو عدد محدد من المنتجات بانخفاض العائدات التصديرية نتيجة انخفاض أسعارها مثلا .وتعمل سياسة الإنفاق على تجسيد هذا التنويع بتشجيع الاستثمار كان محليا أم أجنبيا.

نتائج الدراسة

- ❖ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد، غير أن إنجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتسم بالاستقرار.
- ❖ تكون قيمة التنويع الإقتصادي محصورة بين 0 و1 كلما إقتربت من الصفر كلما كان الإقتصاد متنوعو العكس صحيح.
- ❖ من خلال مؤشر هرفندل_هيرشمان التي قمنها من خلاله بقياس التنويع الإقتصادي، تحصلنا على نتائج متقاربة من الصفر و هذا ما يدل على أن هنا تنويع إقتصادي في الجزائر،و هذا يعني أن نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي متقاربة.
- ❖ من خلال إختبار الإستقرارية بيرون فيليبس pp وجدنا أن المتغيرين التابع و المستقل مسترقان عند الفرق الأول .
- ❖ درجة التأخير المثلى هي (t-3) اي التأخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرين وذلك بناء على ان اقل قيمة لأغلب المعايير المستخدمة في عملية المفاضلة والتي كانت عند التأخير بثلاث سنوات.
- ❖ عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك لان القيم المحسوبة للاختبارين اختبار الاثر واختبار القيمة الذاتية العظمى على التوالي(14.13 و 12.48) أقل من القيم المجدولة لهما (15.49 و 14.26) عند مستوى معنوية 5%.
- ❖ بناء على نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك فلا يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العمومي والتنويع الاقتصادي.
- ❖ أن الإنفاق الحكومي يفسر 75% من تغيرات مؤشر التنويع الإقتصادي.
- ❖ وجود أثر طردي لمؤشر التنويع الاقتصادي على حجم الإنفاق العام.
- ❖ وجود علاقة سببية في إتجاه وحيد من التنويع الاقتصادي بإتجاه الإنفاق العمومي.
- ❖ نسبة تفسير الإنفاق العام لأخطاء التنبؤ في مؤشر التنويع الإقتصادي في المدى المتوسط (t+5) لتبلغ 10%تقريبا

التوصيات

- ❖ العمل على التحكم في الإنفاق العمومي بما يكفل تحقيق الأهداف الرجوة منها، بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تنويع الإقتصاد الوطني و إنشاء مصادر دخل جديدة من خلال إستهداف القطاعات الراكدة في الجزائر.
- ❖ وضع إستراتجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع .
- ❖ ضرورة العمل على تحقيق الإستدامة في تمويل النفقات العمومية و بلأخص نفقات التسيير.
- ❖ يجب تنويع الصادرات و الواردات خارج النفط و لن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة التنويع الإنتاجي و ترشيد النفقات العمومية .
- ❖ تنويع الإقتصاد في إطار رؤى مختلف الإقتصاديات محل الدراسة كفيل بتنويع مصادر تمويل النفقات العامة.
- ❖ الرفع من كفاءة و فعالية النفقة العامة و الإنتقال من نمط الميزانية التقليدية إلى ميزانية الأداء و البرامج.

أفاق الدراسة

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر، و هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، نظرا لإتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- ❖ دراسة العلاقة بين الإنفاق العام و التويع الإقتصادي في الجزائر.
- ❖ أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العلمي،دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، 2010.
2. خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، 2005.
3. زينب حسين عوض، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
4. سمير الشاعر،المالية العامة و النظام المالي الإسلامي" الإقتصاد العام بين المال المسلمين"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
5. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة. الإيرادات العامة.الميزانية العامة)، الدار الجامعية لنشر،الإّسكندرية، 2000.
6. شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي، دار الحامد لنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
7. طارق الحاج، المالية العامة، ار الصفاء لنشر و التوزيع،عمان، 2009 .
8. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي،مقدمة في الإقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة لنشر،مصر،1998.
9. عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي،دار الحامد لنشر و التوزيع،عمان،2007.
10. فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصايات المالية،إقتصاديات المالية، دار الرضوان لنشر و التوزيع، عمان ،2013.
11. فليح حسن، المالية العامة، دار الصفاء لنشر و التوزيع، عمان، 2008.
12. محب خلة توفيق، التطور و إقتصاديات الموارد دراسة خاصة بتطور الفكر و الوقائع الإقتصادية و إقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011.
13. محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
14. محمد الصغير بعلي و يسرى أبو لعلاء، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
15. محمد خصاونة، المالية العامة (النظرية و التطبيق)، دار المناهج لنشر و التوزيع، عمان، 2015.
16. محمد طاقة، إقتصاديات المالية العامة،دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2007.
17. محمد يسرى حسن عثمان، إقتصاديات المالية العامة، دار الزهراء، الشرق، 1996.

ب. الأطروحات والرسائل و لمذكرات

1. بلال عوايشية،فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدراة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة حالة الجزائر1990_2014، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة تبسة، 2016/2015.
2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي حالة الجزائر2001_2009، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، الجزائر،2010/2009.
3. بوشنة عبد الصمد، إختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الخام دارسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970_2014، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2016/2015.
4. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2012 مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس،2014/2013.
5. سومية و سمر، تحليل و قياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980_2016)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،جامعة أم البواقي،2018/2017.

6. صفية قواسم، لندة بوزقاق، قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008_2017)،مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2019/2018.
7. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)، جامعة الجزائر،2015/2014.
8. عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر بإستخدام تقنية نماذج أشعة الإنحدار الذاتي(1970_2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، 2007/2006.
9. عماد الدين المصبح، محددات النمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة (1970_2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تجامعة دمشق، 2008.
10. محمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام على الإستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2014/2001)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،جامعة الوادي، 2015/2014.
11. هادي صادق، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية "دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج" خلال الفترة 2000_2012، جامعة سطيف، 2014/2013.
12. ياسين بوخزنة، بلال بوشول، عثمان فتح الله، واقع و تحديات التنويع الإقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة (الجزائر،السعودية) ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2018/2017.

ج. المجلات

1. أشواق بن قدور، محمد مدياني،التنويع الإقتصادي و مداخل تحسين أداء الإقتصاد الجزائري،مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 4، 2016.
2. رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام و الخاص : دولة العراق نموذجا، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام و الخاص مقاربة إقتصادية، قانونية و ميدانية، كلية العلوم الإقتصادية و إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 2013.
3. شفيق عريش و اخرون، إختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011.
4. صفاء يونس الصفاوي و أخرون، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية لنفط، اليورو و الذهب بإستخدام متجه الإنحدار الذاتي Var(p، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد14، 2008.
5. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد34، 2012.
6. كنعان عبد الطيف و اخرون، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 33، 2012.
7. محمد الناصر حميداتو، التنويع الإقتصادي في الجزائر،المجلة العالمية للإقتصاد و الأعمال، العدد2، الأردن، 2017.
8. محمد كريم قروف، قياش و تقييم مؤشرات التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980_2014، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 02، المجلد 09،ب2016.
9. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة،2012.
10. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 41، المجلد18، جامعة الكويت،2011.
11. موسى باهي، كمال روابية،التنويع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية لتنمية الإقتصادية ، العدد5، المجلد2016، 2016.

12.نوال محمود حمود، إستخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية و الحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية، المجلد 4، العدد7، 2011.

المحاضرات

1. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة "الدورة التحضيرية"،2013.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Friedman.M,Inflation et Système Monétaire,Calmman Levely,Paris, 1969.
2. Hvidt Martin, Economic diversification in GCC countries : past record and future trends , 2013.
3. Mamdouh Alkhatib Alkswani, Cointegration, Error Correction, and the Demand for Money in Saudi Arabia.Vol 52, Issue 3,1999.

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (1995 _1999 م)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة
1995	589,3
1996	724,6
1997	845,1
1998	876
1999	961,7

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:48

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

الملحق رقم (2) : تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2000 _2004 م)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة
2000	1178,1
2001	1321
2002	1550,6
2003	1690,2
2004	1891,8

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:48

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

الملحق رقم (3) : تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2005_2009 م)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة
2005	2052
2006	2453
2007	3092,7
2008	4191
2009	4246,3

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:48

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

الملحق رقم(4) : تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2010_2014 م)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة
2010	4466,9
2011	5853,6
2012	7169,9
2013	6024,2
2014	6995,7

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:48

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

الملحق رقم (5) : تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2015 _2018 م)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة
2015	7656,3
2016	7297,4
2017	7389,3
2018	8627,8

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/02/27 ، الوقت: 18:48

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/03/07 ، الوقت: 21:29

الملحق رقم(6) : تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر للفترة (1995 _2018 م)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1995	444,6	126,45	2007	1672,6	1420,1
1996	550,6	117,4	2008	2217,7	1973,3

1946,3	2300	2009	201,6	643,5	1997
1807,9	2659	2010	211,9	664,1	1998
1974,4	3879,2	2011	187	774,7	1999
2234	4935,9	2012	321,9	856,2	2000
1892,6	4131,6	2013	957,4	963,6	2001
2501,4	4494,3	2014	452,9	1097,7	2002
3039,3	4617	2015	567,4	1122,8	2003
2711,9	4583,8	2016	640,7	1251,1	2004
2631,5	4757,8	2017	806,9	1245,1	2005
4043,3	4584,5	2018	1015,1	1437,9	2006

المصدر: تقارير البنك السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ،تاريخ الدخول : 2020/04/15 ، الوقت: 16 :33

و الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ،تاريخ الدخول : 2020/04/03 ، الوقت: 10 :56

الملحق رقم (7) : اختبارات الإستقرارية " إختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى و الفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		HH	DEP
With Const	t-Statistic	-1.5152	1.7351
	Prob.	***0.5082***	***0.9993***
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.6591	-2.3038
	Prob.	***0.7364***	***0.4156***
		n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.7256	3.6501
	Prob.	***0.3911***	***0.9997***
		n0	n0

At First Difference

		d(HH)	d(DEP)
With Const	t-Statistic	-5.1350	-5.5765
	Prob.	***0.0005***	***0.0002***
		***	***
With Const	t-Statistic	-7.8793	-8.5116
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
Without Co	t-Statistic	-5.2410	-3.5644
	Prob.	***0.0000***	***0.0011***
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		HH	DEP
With Const	t-Statistic	-1.4980	1.2519
	Prob.	***0.5167***	***0.9973***
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.7732	-2.3196
	Prob.	***0.6844***	***0.4079***
		n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.7414	2.6142
	Prob.	***0.3842***	***0.9965***
		n0	n0

At First Difference

		d(HH)	d(DEP)
With Const	t-Statistic	-5.1039	-5.2049
	Prob.	***0.0005***	***0.0004***
		***	***
With Const	t-Statistic	-5.2246	-5.8045
	Prob.	***0.0020***	***0.0007***
		***	***
Without Co	t-Statistic	-5.2130	-0.3734
	Prob.	***0.0000***	***0.5362***
		***	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at t
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم (8) : نتائج اختبار تحديد درجة التاخير التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DEP HH
Exogenous variables: C
Date: 05/26/20 Time: 04:48
Sample: 1995 2018
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-165.8386	NA	66720.87	16.78386	16.88343	16.80330
1	-126.8886	66.21493	2033.822	13.28886	13.58758*	13.34718
2	-124.0707	4.226980	2328.461	13.40707	13.90493	13.50425
3	-116.0300	10.45287*	1618.119*	13.00300*	13.70001	13.13906*
4	-112.5118	3.870025	1833.947	13.05118	13.94734	13.22612

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (9) : نتائج اختبار التكامل المشترك " إختبار جوهانسن و جيسيلس (Test Johansen and Jusellius)"

Date: 05/26/20 Time: 04:47
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP HH
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.464275	14.13697	15.49471	0.0793
At most 1	0.079385	1.654271	3.841466	0.1984

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.464275	12.48270	14.26460	0.0938
At most 1	0.079385	1.654271	3.841466	0.1984

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

DEP	HH
0.000494	16.57163
0.000524	-2.091573

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(DEP)	316.0155	7.397387
D(HH)	-0.004814	-0.014164

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -113.3389

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DEP	HH
1.000000	33525.94
	(8462.07)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DEP)	0.156204
	(0.04858)
D(HH)	-2.38E-06
	(7.2E-06)

الملحق رقم (10) : الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM test)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/27/20 Time: 01:44
Sample: 1995 2018
Included observations: 20

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.024707	4	0.1973	1.661394	(4, 20.0)	0.1983
2	4.563535	4	0.3351	1.213654	(4, 20.0)	0.3361
3	0.683095	4	0.9534	0.165316	(4, 20.0)	0.9535
4	6.366209	4	0.1734	1.770607	(4, 20.0)	0.1744
5	7.248496	4	0.1233	2.061125	(4, 20.0)	0.1242
6	1.184549	4	0.8806	0.290142	(4, 20.0)	0.8809
7	12.56406	4	0.0136	4.095016	(4, 20.0)	0.0139
8	5.871868	4	0.2089	1.613088	(4, 20.0)	0.2100

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.024707	4	0.1973	1.661394	(4, 20.0)	0.1983
2	10.17005	8	0.2533	1.415804	(8, 16.0)	0.2631
3	11.77036	12	0.4643	0.998454	(12, 12.0)	0.5010
4	25.75765	16	0.0575	2.284393	(16, 8.0)	0.1189
5	30.48636	20	0.0623	1.886872	(20, 4.0)	0.2849
6	216.9537	24	0.0000	NA	(24, NA)	NA
7	NA	28	NA	NA	(28, NA)	NA
8	NA	32	NA	NA	(32, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

الملحق رقم (11) : إختبار ثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/27/20 Time: 01:45
Sample: 1995 2018
Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
42.40212	36	0.2143

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,7)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.612371	0.921543	0.5708	12.24742	0.4260
res2*res2	0.651867	1.092270	0.4731	13.03733	0.3663
res2*res1	0.742727	1.684041	0.2501	14.85455	0.2495

الملحق رقم (12) : نتائج اختبار (Jarque-Bera)

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 05/27/20 Time: 01:45
Sample: 1995 2018
Included observations: 20

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.601984	1.207948	1	0.2717
2	-0.493045	0.810311	1	0.3680
Joint		2.018259	2	0.3645

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.380331	0.319991	1	0.5716
2	3.347547	0.100657	1	0.7510
Joint		0.420649	2	0.8103

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.527939	2	0.4658
2	0.910968	2	0.6341
Joint	2.438907	4	0.6556

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

الملحق رقم (13) : تقدير نموذج ال VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/30/20 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	HH	DEP
HH(-1)	0.550505	2494.966
	(0.24901)	(1458.91)
	[2.21077]	[1.71015]
HH(-2)	0.016663	-314.0432
	(0.31295)	(1833.50)
	[0.05325]	[-0.17128]
HH(-3)	0.308444	1734.411
	(0.23672)	(1386.91)
	[1.30298]	[1.25055]
DEP(-1)	-4.76E-05	0.522338
	(3.5E-05)	(0.20600)
	[-1.35467]	[2.53561]
DEP(-2)	2.92E-06	-0.155625
	(4.3E-05)	(0.25217)
	[0.06778]	[-0.61714]
DEP(-3)	3.09E-05	0.777349
	(3.7E-05)	(0.21931)
	[0.82682]	[3.54457]
C	0.095631	-713.7953
	(0.06657)	(390.049)
	[1.43645]	[-1.83002]
R-squared	0.751026	0.980928
Adj. R-squared	0.644322	0.972755
Sum sq. resids	0.078070	2679816.
S.E. equation	0.074675	437.5105
F-statistic	7.038450	120.0121
Log likelihood	28.94641	-153.2434
Akaike AIC	-2.090134	15.26128
Schwarz SC	-1.741960	15.60945
Mean dependent	0.243600	4142.167
S.D. dependent	0.125213	2650.593
Determinant resid covariance (dof adj.)		1053.972
Determinant resid covariance		468.4321
Log likelihood		-124.1640
Akaike information criterion		13.15848
Schwarz criterion		13.85483
Number of coefficients		14

الملحق رقم (14) : تقدير نموذج (VAR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ols

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/30/20 Time: 13:40
Sample: 1998 2018
Included observations: 21
Total system (balanced) observations 42

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.550505	0.249011	2.210770	0.0354
C(2)	0.016663	0.312946	0.053246	0.9579
C(3)	0.308444	0.236721	1.302982	0.2032
C(4)	-4.76E-05	3.52E-05	-1.354672	0.1864
C(5)	2.92E-06	4.30E-05	0.067775	0.9464
C(6)	3.09E-05	3.74E-05	0.826823	0.4153
C(7)	0.095631	0.066574	1.436448	0.1620
C(8)	2494.966	1458.913	1.710154	0.0983
C(9)	-314.0432	1833.501	-0.171281	0.8652
C(10)	1734.411	1386.913	1.250555	0.2214
C(11)	0.522338	0.206001	2.535610	0.0171
C(12)	-0.155625	0.252172	-0.617136	0.5421
C(13)	0.777349	0.219307	3.544566	0.0014
C(14)	-713.7953	390.0487	-1.830016	0.0779
Determinant residual covariance		468.4321		

Equation: HH = C(1)*HH(-1) + C(2)*HH(-2) + C(3)*HH(-3) + C(4)*DEP(-1) + C(5)*DEP(-2) + C(6)*DEP(-3) + C(7)
Observations: 21

R-squared	0.751026	Mean dependent var	0.243600
Adjusted R-squared	0.644322	S.D. dependent var	0.125213
S.E. of regression	0.074675	Sum squared resid	0.078070
Durbin-Watson stat	1.900320		

Equation: DEP = C(8)*HH(-1) + C(9)*HH(-2) + C(10)*HH(-3) + C(11)*DEP(-1) + C(12)*DEP(-2) + C(13)*DEP(-3) + C(14)
Observations: 21

R-squared	0.980928	Mean dependent var	4142.167
Adjusted R-squared	0.972755	S.D. dependent var	2650.593
S.E. of regression	437.5105	Sum squared resid	2679817.
Durbin-Watson stat	2.356926		

الملحق رقم (14) : تحليل التباين

Period	S.E.	DEP	HH
1	559.1223	100.0000	0.000000
2	758.7406	86.07170	13.92830
3	899.7902	82.88618	17.11382
4	1051.048	79.60507	20.39493
5	1192.520	76.04241	23.95759
6	1326.410	73.17321	26.82679
7	1455.620	70.64261	29.35739
8	1579.279	68.42620	31.57380
9	1697.765	66.50858	33.49142
10	1811.371	64.83506	35.16494
Cholesky Ordering: DEP HH			

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي و التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995_2018)، لأجل ذلك تم اللجوء إلى التحليل الوصفي و الطرق الكمية، كما إعتمد على تطبيق منهجية شعاع الإنحدار الذاتي (VAR)، حيث تم تقدير نموذجين "الأول أثر الإنفاق العمومي على التنويع الإقتصادي" و "الثاني أثر التنويع الإقتصادي على الإنفاق العمومي"، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها وجود علاقة سببية في إتجاه وحيد من التنويع الاقتصادي بإتجاه الإنفاق العمومي، و لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لهذا النموذج وجود أثر طردي لمؤشر التنويع الاقتصادي على حجم الإنفاق العام، حيث أن تحسن مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر يمثل زيادة في الإنتاج المحلي في قطاعات مختلفة، وبالتالي إيرادات إضافية موجهة للإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: تنويع إقتصادي، نفقات التسيير، الإنفاق العام، مؤشر هرفندل هيرشمان.

Abstract

This study's goal Is to know the nature of the relationship between public spending and economic diversification in Algeria during the period (1995-2018), For this reason, descriptive analysis and quantitative methods were used. It also depended on the application of the self-regression beam method (var), where two models were estimated. "The effect of public spending on economic diversification", and "the second effect of economic diversification on public spending", Researchers have found out many results. among them there is a causal relationship in one direction of economic diversification towards public spendin, index in Algeria represents an increase in local production in differents sectors, And from it additional revenues directed to public spending.

Key word: Economic diversification, Expenditure expenses, Public expenditure,Indicator hirfindal hirshman.